الجلسة الثامنة والسبعون

- **التاريخ** : الثلاثاء 26 من ذي الحجة 1419 (1999/04/09).
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان وخمس وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الظهر.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

* **السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين** :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين

افتتحت الجلسة .

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

عملاً بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يعقد المجلس أولى جلساته الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية، أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة في نطاق الدورة التشريعية الربيعية الحالية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع السادة المستشارين على النصوص التشريعية التي أحيلت على مجلس المستشارين وكذلك قرارات المجلس الدستوري التي توصلت بها رئاسة المجلس الكلمة للسيد الأمين.

* **المستشار السيد أحمد احصاين أمين المجلس** :

توصل مكتب مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشاريع القوانين الآتية وبطلب الأسبقية في شأنها طبقاً للفصل 56 من الدستور.

- مشروع قانون يتعلق بالخدمة العسكرية.
- مشروع قانون يتعلق بمكفولي الأمة.
- مشروع قانون يتعلق بقدماء العسكريين وقدماء المحاربين وبإحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.
- مشروع قانون يقضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

كما توصل مكتب المجلس من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بمقترحي قانونين يتعلقان بالمجلس الأعلى للحسابات وبالمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وبتنظيم سوق الحبوب والقطاني.

وتوصلت رئاسة المجلس من المجلس الدستوري بنسخ من القرارات الصادرة عن هذا المجلس حول الطعون في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين وهي:

1. قرار برفض طلب السيد عبد المجيد موليم الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أعلن على إثره انتخاب السيد بناصر رفيق عضواً في مجلس المستشارين.

2. قرار بإلغاء انتخاب السيد المختار القادري بودشيش عضواً في مجلس المستشارين.

3. قرار يقضي بإلغاء انتخاب السيد علي الخضراوي عضواً في مجلس المستشارين.

4. قرار يقضي برفض طلب السيد أبو القاسم الوزاني الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدين محمد فضيلي ومحمد الأمين عضوين في مجلس المستشارين.

5. قرار يقضي برفض طلب السيد عزيز بن عبد الرحمان مكنف الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد محمد موهوب عضواً في مجلس المستشارين.

6. قرار يقضي برفض طلب السيد محمد الخنشوف الرامي إلى إلغاء الاقتراع الذي أعلن على إثره انتخاب السيدين أحمد الإدريسي والمصطفى زيدا عضوين في مجلس المستشارين.

7. قرار يقضي برفض طلبي السيد جمال بصراوي الراميين إلى إلغاء انتخاب السيدين محمد طالحا ومحمد الحدادي عضوين في مجلس المستشارين.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 22 مارس إلى 13 أبريل 1999 :

ـ عدد الأسئلة الشفوية : 127.

ـ عدد الأسئلة الكتابية : 142.

ـ عدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها : 232.

ـ عدد الأسئلة الشفوية التي تم سحبها : 136.

شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الأمين.

في البداية نعرض للأسئلة الآنية التي تقدم بها بعض السادة المستشارين حول استغلال القاعات التابعة للإدارات العمومية وقاعات العمالات والجماعات المحلية من طرف الهيئات السياسية والجميعات.

هناك ستة أسئلة آنية تخص هذا الموضوع، سيتولى مقدموها عرضها تباعاً على أن يتولى السيد وزير الدولة، وزير الداخلية الإجابة عنها دفعة واحدة.

في البداية السؤال المتعلق بمنع استغلال قاعات العمالات والجماعات المحلية من طرف الهيئات السياسة والجمعيات للمستشارين السادة : محمد الأنصاري ـ محمد الخليفة ـ كافي الشراط ـ ومحمد تيتنا العلوي. الكلمة لأحد السادة أصحاب الأسئلة. أعتقد أنه المستشار السيد محمد تيتنا العلوي.

* المستشار السيد محمد تيتنا العلوي :

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تقدم فريقي بسؤال يتعلق بمنع استغلال القاعات العمومية من قبل الأحزاب السياسية والهيئات النقابية والجمعيات، والحقيقة فقد فوجئ الرأي العام بهذا القرار الذي كتبت عنه جميع الصحف الوطنية واستنكرته جميع الهيئات وجميع الجمعيات لأننا نعتبر أننا في الوقت الذي نعمل جميعاً حكومة وأحزاباً سياسية وهيئات وجمعيات على الدخول بالمغرب إلى عهد من الديمقراطية وعهد الحريات، فوجئنا، ونتفاجأ بكون أنه يصدر قرار بمنع هذه القاعات في الوقت الذي نعلم جميعاً أنه في عدد من المدن بالمغرب فإن الجمعيات أو الهيئات النقابية، والجمعيات ثقافية كانت أو بيئية أو رياضية... لاتحتوي على أيّة مقرات بل بالعكس أكثر من هذا فإنها ليست لها إمكانيات لخلق نوادي خاصة بها لأنشطتها.

وهذا نعتبره الآن حقاً مكتسباً لهذه والجمعيات والهيئات، فقد كانت دائماً تعمل وتنشط داخل القاعات العمومية وبالتالي داخل قاعات الجماعات المحلية أو العمالات... إلى غير ذلك من القاعات.

ولهذا كان واجباً أن نضع هذا السؤال على السيد الوزير الأول، ونحن جد مسرورين لكون السيد وزير الدولة وزير الداخلية موجوداً هنا ليعطينا على الأقل توضيحاً على هذا القرار.

وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد المستشار.

السؤال الثاني حول نفس الموضوع لمستشار من السادة : محمد قرو ـ محمد الرحموني ـ محمد أوحلو ـ عبد الرحمن أوشن ـ محمد أشطو ـ حسن واهروش ـ عبد الحق بوكرين ـ عبد الرفيع مهليل ـ قاسم الغزوي ـ محمد المرايس ـ العربي خربوش ـ عبد الكريم الودغيري ـ ورحال الزكراوي.

الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي.

* المستشار السيد رحال الزكراوي :

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أيها الإخوة،

السيد وزير الدولة لن أتدخل لأدقق الأمور مرة أخرى كما جاء في تدخل السيد المستشار الذي سبقني، فقط ما أريد أن أشير إليه هو أن هذا القرار أو هذه الدورية خلقت ارتباكاً كبيراً، ارتباكاً كبيراً **أولاً**، داخل الحكومة بحيث لاحظنا أن عدة وزراء أدلوا بتصريحات، وتصريحاتهم كانت متناقضة، ارتباكاً بالطبع حول تفسير هذه الدورية : أي المقرات الممنوعة، وأي المقرات التي هي غير ممنوعة؟ **ثانياً**، ارتباك داخل الجمعيات بحيث إن الجمعيات والهيئات التي تضررت من هذا القرار هي الجمعيات المشروعة والتي كانت تتواجد بصفة قانونية، وربما أن تلك الجمعيات التي كانت تستهدف بهذا

القرار، ربما أنها تضرب عرض الحائط بكل القرارات وكل القوانين ويمكن لها أن تعقد الإجتماعات في أي مكان كان.

زيادة على ذلك فإن السؤال الذي يضعه الجمهور وتضعه الجمعيات هو حول دستورية هذا القرار هل هو يحترم الدستور، أو هو، كما يعتبر كل المتتبعين، مناف للدستور.

لهذا فسؤالنا - السيد وزير الدولة هو أننا نريد أن نعرف الظروف التي اتخذ فيها هذا القرار ومناسباته وأهدافه؟

والسؤال الثاني هو هل تفكر الحكومة في إلغاء هذا القرار نظراً لهذه الضجة وهذه المعارضة التي يمكن أن نقول أنه تم حولها إجماع وطني؟

شكراً السيد الوزير.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد المستشار.

السؤال الموالي حول نفس الموضوع طرح من قبل المستشارين السيدين رحو الهيلع وحميد كوسكوس، الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع فليتفضل.

* **المستشار السيد رحو الهيلع :**

شكراً.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

منذ صدور الدورية المتعلقة بمنع استعمال القاعات العمومية من طرف الهيئات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام يتأرجح بين مواقف متضاربة غذتها تبريرات وتصريحات متباينة، في الوقت الذي اعتبرت فيه الحكومة على لسان ناطقها الرسمي بأن الأمر يتعلق بسوء تأويل. والغريب أن هذا يحدث في الوقت الذي يعرف فيه المغرب تقدما ملحوظاً في مجال حقوق الإنسان توج بطي الملف، وكذلك في الوقت الذي تعرف فيه البلاد تجربة التناوب السياسي مع ما تفتحه من إمكانية لتدعيم الديمقراطية المرتكزة على احترام الحريات العامة والتي تجسدت من خلال العديد من التجمعات والتظاهرات والوقفات الاحتجاجية والاعتصامات التي تعتبر من المستجدات في الحياة السياسية الوطنية.

وأكيد أن المجتمع المغربي، والرأي العام المتتبع بشكل خاص كان ينتظر مراجعة قانون الحريات العامة بما يوسع منها ويوفر كل الضمانات القانونية والسياسية لممارستها بشكل إيجابي ومسؤول دون استغلالها لأهداف غير معلنة ولاتخدم الصالح العام. وهكذا يصبح من غير المعقول ولا المقبول أن يشكل هذا خللاً في سيرورة التطور العادي والطبيعي للمسلسل الديمقراطي. وبالتالي فإن منطق الأشياء سيتحتم التراجع عن ذلك بالضرورة.

ويبقى من غير المفهوم في إطار هذا السياق التصريحات المتضاربة لبعض مكونات الحكومة، المتباينة في تفسيراتها وتأويلاتها، مما أثار البلبلة وسط الرأي العام الوطني في وقت تحتاج فيه البلاد إلى ثقة متبادلة بين جميع مكوناتها لربح رهانات الديمقراطية والتنمية وهذا ما جعلنا - السيد وزير الدولة المحترم- نطرح التساؤلات التالية :

- ماهي حيثيات هذه الدورية؟
- ماهو الموقف الرسمي الحقيقي للحكومة بشأنها؟
- كيف يمكن تفسير منع بعض التظاهرات في جهات من البلاد دون غيرها؟
- ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لضمان الحريات التي ينص عليها الدستور من أجل تأطير وتنظيم المواطنين؟

وشكراً السيد وزير الدولة.

* **السيد الرئيس :**

شكراً للسيد المستشار.

دورية وزارة الداخلية المؤرخة بـ 23 فبراير 1999 طرح بشأنها سؤال من طرف المستشارين السيدين عبد الله الشرقاوي وعمر بومقص. الكلمة للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي.

* **المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الإخوة والأخوات المستشارات،

توصلت السلطات المحلية بدورية عبارة عن (تيليكس) موقعة من طرف السيد وزير الدولة، وزير الداخلية بتاريخ 23 فبراير 1999 هذه الدورية قضت بمنع الهيئات السياسية والجمعيات من استغلال القاعات العمومية التابعة للدولة والجماعات المحلية بغية تنظيم

أنشطتها المختلفة الموجهة إلى العموم. وبموجب هذه الدورية - التيليكس أقدمت السلطات المحلية في بعض المناطق من التراب الوطني على منع إقامة كل الأنشطة أو التظاهرات الحزبية والجمعوية العمومية، وقد خلف هذا الإجراء تذمراً كبيراً لدى قطاعات الرأي العام الوطني، كما أنه أساء بشكل مباشر لسمعة بلادنا بالخارج وبصفة خاصة بفرنسا بمناسبة تنظيم فعاليات زمن المغرب Le Temps du Maroc.

وانطلاقاً من التزام الحكومة الحالية من خلال البرنامج الذي تقدمت به إلى البرلمان والذي يشدد على تقوية وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وانخراط بلادنا دون رجعة في حظيرة البلدان الملتزمة باحترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، ولكوننا استبشرنا خيراً عندما صرح السيد الوزير الأول عند لقائه بممثلي مجموعة من جمعيات المجتمع المدني يوم 13 يناير 99 بأن الحكومة عازمة على تقديم مشروع قانون جديد للحريات العامة مستمد من توجيهات البرنامج الحكومي.

من هذا المنطلق، واستناداً إلى عدة تصريحات في الموضوع نسائلكم السيد الوزير المحترم : متى ستتخذ الحكومة قراراً واضحاً بإلغاء الدورية - التيليكس؟

وشكراً لكم.

* <u>السيد الرئيس</u> :

شكراً للسيد المستشار.

منع أنشطة الهيئات السياسية والجمعيات بالقاعات التابعة للإدارات العمومية هو موضوع السؤال الذي تقدم به المستشارون السادة أحمد بنا - أحمد التويزي - وإدريس الراضي. الكلمة للمستشار السيد أحمد بنا.

* <u>المستشار السيد أحمد بنا</u> :

شكراً السيد الوزير،

السيد وزير الدولة والداخلية،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد ابتهج الشعب المغربي والرأي العام الدولي بالقرار الحكمي لصاحب الجلالة نصره الله وأيده بإنهاء ملف حقوق الإنسان بالمغرب، وموافقة جلالته على تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، هذا الإنجاز الكبير الذي تحقق بعمق وتبصر الحكمة الملكية السامية ونضالات الشعب المغربي بجميع مكوناته السياسية والمدنية.

إلا أن الضجة الإعلامية التي استهلكت موضوع قرار الحكومة بمنع اجتماعات الأحزاب السياسية والجمعيات من استعمالات القاعات التابعة للإدارات العمومية... ولقد كان هذا المنع موضوع دوريات لوزارة التعليم والداخلية والشبيبة والرياضة والخارجية.. ووزارات أخرى.

ونحن في فريق الاتحاد الدستوري، وبعيداً عن أية مزايدة نعتبر هذا القرار قراراً حكومياً، وبالتالي نوجه السؤال وبإلحاح إلى السيد الوزير الأول، ذلك أن المجلس الحكومي قد تداول هذا الموضوع، كما أن السيد الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة قد ضمن هذا الموضوع تصريحه الرسمي. وعليه فإننا نلح مرة أخرى أن جواب أي وزير عن السؤال يعتبر جواباً للسيد الوزير الأول.

إن الدوافع التي فرضت طرح هذا السؤال لاتتعلق فقط بطبيعة القرار نفسه، بل تضاف إليها تلك الضجة الإعلامية التي أثارتها صحف الأغلبية والتي يدير إحداها السيد الوزير الأول بشخصه، مما خلق ارتباكاً داخل الرأي العام نظراً لأن قرارات الحكومة في المجلس الحكومي تواليها استهلاكات إعلامية مناقضة ومعاكسة لطبيعة تلك القرارات، بل تتبرأ أحياناً من مضمونها.

إن هذه المواقف المتناقضة للحكومة وجرائد مكوناتها السياسية لتعمل في الواقع على تضليل المجتمع المدني والرأي الوطني، ولتنوير الرأي العام ورفع كل الالتباسات التي أحاطت بهذا الموضوع نطلب من الحكومة تفسيرات واضحة لهذه القرارات من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

ماهي الملابسات والحيثيات التي دفعت بالحكومة إلى اتخاذ هذا القرار؟ وماهي تفسيرات الحكومة لطبيعته؟

وشكراً.

* <u>السيد الرئيس</u> :

شكراً للسيد المستشار.

السؤال الأخير في حصة الأسئلة الآنية طرح من طرف المستشار السيد المعطي بنقدور ويتعلق بمذكرة منع استغلال القاعات العمومية. الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد المعطي بنقدور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لن نقول جديدا إذا اعتبرنا البرلمان، وهو مصدر كل التشريعات والقوانين التي تتحكم في الحياة العامة وتنظم جميع مرافقها وأسبابها بما في ذلك القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، وقد تضاربت الأفكار عند ظهور دورية أو دوريات طوى النسيان بعضها وأثار البعض الآخر موجة من النقاش الحاد، وتساءل المواطنون في حيرة عن توافقها وانسجامها مع أوفاق الدستور وقانون الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ولأننا نحتك بالمواطنين من كافة الطبقات والمستويات، فقد وصل إلينا من النقد اللاذع والاستفسار الملح ما جعلنا نصر على طرح الموضوع بشفافية ووضوح تطلعا إلى جواب يرف الالتباس ويرفع الشكوك والحيرة التي هيمنت على الجمعيات المختلفة وحتى على الأحزاب التي ينيط بها الدستور مسؤولية تنظيم المواطنين وتمثيلهم.

إن تصريحات الحكومة حول هذه الدوريات لاتشفي الغليل، والمواطنون ينتظرون من خلال هذه الجلسة، التي لاشك يتتبعونها باهتمام، توضيحاً كافياً وموقفاً صريحاً يبدد الحيرة التي لازمتهم ولازالت تسيطر عليهم رغم ما نشرته وسائل الإعلام المختلفة حول هذا الموضوع بجدية أحياناً وأحياناً بسخرية.

لن أطيل، فالوقت محدود وأنتم على علم بكل تفاصيل هاته المشاكل التي خلقتها هذه المذكرة، وسؤالنا هو رفع هذا الالتباس الذي حام حول هذه الدورية؟ وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الان للسيد وزير الدولة، وزير الداخلية، راجين منه الإجابة على جميع الأسئلة الآنية المطروحة.

* السيد إدريس البصري وزير الدولة في الداخلية :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً للسيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين أعضاء المجلس الاستشاري للمملكة المغربية السعيدة،

حضرات السيدات والسادة،

أنا سعيد فعلاً باسم حكومة صاحب الجلالة أن أجيب على عدد من التساؤلات أو الأسئلة الشفهية الآنية وتدور كلها حول ما سمي بدورية وزارة الداخلية، وبما سمي من جهة أخرى بتيليكس وزارة الداخلية وكذلك ما أخذته المسألة من تأويلات وكذلك من مفاهيم ومن أفكار...

أود قبل بداية الأجوبة بدقة عن التساؤلات أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بكل ما كتب حول الدورية فإنه لا توجد دورية، فالدورية هي التي ترسل معلنة، مكتوبة، واضحة، موقعة، وتذهب إلى السلطات المختصة، والسلطات تعمل بها، والدورية دائماً تكون موجودة حسب القانون أو القوانين أو الأنظمة الجاري بها العمل. وإذا ما كانت هناك دورية فإنها تستهدف من هم يطالبون باستعمال المصلحة أو المصالح أو الخدمات التي تهتم بها الدورية.

إذن من هنا ندرك أن هذه القضية غير موجودة، هذا من أجل توضيح الأمور وإرجاعها إلى إطارها الحقيقي.

هناك فعلاً تيليكس، تيليكس داخلي واستعجالي، والتيليكس يستعمل للاستعجال، إذاً ما كانت هناك عجلة أو استعجال في أمر موضوع، ولذلك فالتيليكس هو أمر داخلي، في توجيهات، وهذه التوجيهات موجهة إلى السلطات للاستعمال الداخلي والاستعجال، وهذه هي حالة الاستعجال وها أنذا أكدتها لكم الآن، وكلكم أنتم السادة المستشارون المحترمون الذين وضعتم الأسئلة على دراية بما يجري في المملكة المغربية وما يجري في الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي جميع المرافق الحيوية في هذا البلد الأمين.

هناك في يوم 22 فبراير الماضي، وتعلمون ذلك، كان هناك اجتماع غير مصرح، من جهة غير معترف بها، في جامعة من الجامعات، لابسة معطيات سياسية، ومعطيات وأفكار لاتوجد الآن في المملكة المغربية، وغير معترف بها من طرف القانون والتشريع.

اجتمعت الحكومة، واتخذت ذلك القرار الذي كان صائباً، بحيث لم تمنع ذلك الاجتماع في ذاته، ولكن هناك معلومات بأن الاختصاصات ستتكرر وستعم المملكة السعيدة كلها... هذا هو الاستعجال.

نعود الآن إلى الموضوع هو في التحرير هناك : Édifices Publics أي منشآت عامة، أجيب الآن الرأي العام، أجيبه عبر

السادة المستشارين المحترمين وعبر هذا المنبر الكريم وهذه القاعة المحترمة لأنه وقع تأويل... كما جاء في بلاغ الحكومة على لسان ناطقها الرسمي السيد خالد عليوة عندما قال : هناك تأويلات أو هناك عدم الفهم للأمر.

تعبير «المنشآت العمومية» كان يقصد به، ولازال يقصد به، وسيعمل به، هو أن هناك إدارات عمومية تؤدي خدمات عمومية لرعايا صاحب الجلالة حسب الدستور، وحسب القانون وحسب أنظمة الإدارات والوزارات، وحسب ما تحتاجه الخدمات في نطاق المصلحة العامة : Le service public الذي هو ـ كما يعرف الكل ـ له ثلاث مقومات : شرعية الخدمات.

ثانياً : تعادلية المعاملة بين من يطلب الخدمات Egalité. ثالثاً : الاستمرارية في العمل. هذه هي المنشآت العامة. نحن نخاطب القانونيين. في القانون المنشآت العامة هي التي تؤدي الخدمات العمومية في مصالح عمومية، والمقصود منها ظاهر واضح حتى نكون جميعاً على علم به : الجامعات مصالح عمومية، فيها طلبة وفيها أساتذة وتعطى فيها دروس. نحن لانمنع الجمعيات الطلابية، أبداً. بل إننا نساعدها على التواجد في الجامعة، والعمل الذي هو ثقافي نعضده ونقوم به. ولكن أن تستعمل الجامعة لاجتماعات سياسية محضة تهدف إلى سد الطريق على التحررية والتعددية في الأفكار... هذا شيء لايقبله أي أحد، وهذا أمر يجب أن نكون متفقين عليه. (تصفيقات من جهة المعارضة).

في الوزارات كذلك كان هناك نفس الشيء، فقد بدأت تظهر معطيات في الإدارات أو في بعض الوزارات، وهناك أعمال وتجمعات لاتسير في اتجاه المصلحة العامة، ولافي إطار أداء الخدمات العمومية.

وعندما نتكلم عن الجماعات المحلية نفس الشيء أي أن مقر الجماعات المحلية هو مقر للمواطنين، لقضاء حاجياتهم والخدمات التي يطلبونها، وليس محل اجتماعات.

ونحن هنا لانستثني أي جهة، ولانقصد في هذا القرار فقط القاعات التابعة للوزارات أم التابعة لبعض المصالح العمومية أو لبعض الإدارات أو التابعة للجماعات المحلية، بحيث إن هناك قاعات تجتمع فيها إما أنشطة ثقافية وإما أنشطة سياسية وإما أنشطة اقتصادية أو نقابية... فهذا القاعات مفتوحة.

أقول هذا لكي يكون الرأي العام والسادة المستشارون المحترمون مدركون للأشياء وعلى معرفة بها، الإدارة إنما أوجدت للإدارة، والجماعات المحلية خاصة بالجماعات المحلية أي متلقي الخدمات، وكذلك الجامعات والثانويات والإعداديات مخصصة للدراسة... وما عدا ذلك فهناك حرية في الاستعمال كما كان عليه الأمر ولازال عليه، ونحن الآن والحمد لله، عندما بينا الأشياء قمنا بجرد وافر، ووجدنا أن استعمال المقرات التي يمكن أن تحتوي التجمعات السياسية والنقابية والأنشطة الثقافية والاقتصادية من جميع أنواعها وعلى مختلف أشكالها واتجاهاتها... فهذا الاستعمال الآن لا يتجاوز ثلث قدرة هذه الأماكن.

فلايمكن أن نتهم الحكومة أو وزارة الداخلية بأنها ضيقت الأشياء، ونحن قلنا إن الهدف لم يكن هو الإجتماعات في حد ذاتها، وإنما الهدف هو المنشآت التي تؤدي في إطار مصلحة عمومية أو الصالح العام، خدمات في نطاق القانون والأنظمة على أساس الثوابت الثلاث : أي الشرعية ـ تكون مشروعة، Légal، والتساوي égalité والاستمرارية La Continuité.

لم نات بشيء آخر، هذا هو الوضوح، ليطمئن الجميع على أن هذه الضجة التي حاول البعض... أقول لمن يتكلم عن هذه القضية أنني أتوفر على الإحصائيات المتعلقة بمختلف الشهور ـ وهاهو ذا الحساب... وأعطيكم الإحصائيات المتعلقة بشهري فبراير ومارس 98 مقارنة مع فبراير ومارس من هذه السنة أي منذ قيام هذه الضجة، ولاتنسوا أنه في فبراير ومارس من سنة 1998 كانت الحكومة في طور التشكيل، ومن الطبيعي عندما تكون الحكومة في طور التشكيل تكون هناك تجمعات سواء من طرف المعارضين مستقبلا أو من طرف الأغلبية... إن في السنة الماضية كانت الاجتماعات مكثفة... فننظر إلى الأرقام.

فمن 24 فبراير إلى يومنا هذا، 13 أبريل من هذه السنة وقعت فيها اجتماعات فاقت بالثلثين الاجتماعات التي وقعت في نفس الفترة من السنة الماضية... هذا شيء معروف وقائم الذات.

هذه الضجة التي حاول البعض إثارتها لم يكن لها تأثير في الرأي العام إذن لقد شارك في هذه الاحتجاجات 201 ألف. وإذا قارنا هذا العدد بمجموع السكان البالغ عددهم 30 مليون تقريباً نجد أنه لايمثل إلا نسبة ضئيلة جداً.

وقد حاولت جمعيات ـ وهي على أي حال محترمة ـ أن تعطي تأويلاً وتكبيراً وتعظيماً وتضخيماً لهذا الأمر مع أنه في الحقيقة لايهم جميع المغاربة. فالذين يهتمون بهذه الإجتماعات والتجمعات هم الفاعلون والعاملون في الأنظمة السياسية والنقابية

والاقتصادية... وهؤلاء قد عقدوا اجتماعاتهم ومارسوها بكل حرية وبكل توافق.

هذه الضجة ذكرنا بعض الضجات التي تثار إما في حالة طوارئ أو حالة الاستثناء. وفي حالة الاستثناء، وهذا شيء جاد به سيدنا المنصور بالله، ففي دستور 1962 كان البرلمان يحل في حالة الاستثناء. أما في دستورنا الحالي، الذي نحن سعيدون بالعمل تحت ظله وفي إطاره ومقتضياته فإن البرلمان يبقى قائماً بغرفتيه ولو في حالة الاستفتاء، ويجتمع ويقول كلمته التي هي دائماً على صواب لتعبير عن رأي الشعب المغربي في حالة الاستثناء إذا ما كتب الله تعالى ذلك.

إذا كنا مدركون لهذه الحقائق، والشعب المغربي، وبطلب من جلالة الملك، الشعب المغربي قاطبة، وبالإجماع صوت بنعم على الدستور الحالي. وجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الراعي الأمين للحريات، والضامن لحقوق الإنسان، والضامن للفكر المغربي في جميع فئاته وفي جميع أجزائه وفي كليته، وجلالة الملك الحسن الثاني الذي هو ولي للعهد منذ سنة 1958 لجلالة الملك المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، وهو يعمل لتحرير البلاد، ولتحريرها سياسياً، ولإعطائها الإطار السياسي المتحرر الذي يعطي لكل مغربي، مغربي حق تدبير شؤونه فردياً، محلياً، جماعياً، إقليمياً، جهوياً وطنياً... إعطاء الحريات العامة محتواها الحقيقي، إعطاء الهيئات السياسية المجال لأن تؤدي ماهو مرغوب منها كخدمات كتأطير للشعب المغربي.. وهذا دستور.. وجلالة الملك أعطى كذلك الحق للنقابات لتأطير الشعب المغربي وفئاته لتبدي رأيها.

كذلك أعطى الدستور للجماعات المحلية حق التأطير. والدستور لم يبق في المجال النظري فقط بل زصبح العمل به دائماً وليس اليوم فقط، وحكومة صاحب الجلالة ما فتئت توسع حق العمل السياسي والنقابي، بحيث أنه في الدول حتى المتقدمة منها لاتأخذ الدولة على عاتقها تمويل الهيئات السياسية، تمويل الصحافة، تمويل الإنتخابات، وتمويل، بطريقة غير مباشرة، للإجتماعات التي تعقد عبر التراب المغربي. وأنتم السادة المستشارون المحترمون، الحاضرون والغائبون، تدركون ذلك حق الإدراك، فعند يطلب عضو في هيئة سياسية عقد اجتماع، فإن السلطات دائماً تساعده، وهذا هو العمل الممارس فعلياً، فالسلطات تمنح له الرخصة وتمده بمكبرات الصوت وإذا طلب الأثاث فمرحباً، وإذا طلب النقل فمرحباً، وحتى الأكل إذا ما دعت الضرورة فمرحباً...

ومع هذا كله نات الآن ونقول إن الحكومة مست بالحريات وبالتجمعات؟ هذه أمور واضحة ويجب أن نكون واضحين فيها.

الذي يلزم أن نخرج به هو أن سيدنا اختار الطريق لهذه البلاد واختار لها الإطار المؤسساتي واختارلها كذلك القوانين التي عندنا في مجال الحريات العامة وفي مجال كل مايهم التجمعات والإنتماء والتنقل وبالإنشاء والتحرير أو الصحافة أو التفكير أو الكلام... هذا كله في قوانينها، وهي لحد الساعة تباري ماهو جار به العمل في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

ومع ذلك نحن لسنا قانعين بل نطمح إلى المزيد ونحن الآن بصدد دراسة وفحص وتمحيص للبحث عن كل ما يجب إدخاله مما هو متاح في القانون لإعطاء الحريات العامة أكثر مما هي عليه، وللعمل اليوم ماهو مسموح به.

ولذلك لاداعي لتأويل ولإعطاء دليل أو لإعطاء تفسير عبر وارد بالمرة وغير مقصود، بل الذي هو وارد ومقصود هو توسيع الحريات، الحرية بجميع مرافقها وإعانتها، هذا نحن عاملون به.

ولكن يجب أن لاننسى أن الدولة لها هي كذلك حقوق وكذلك رعايا صاحب الجلالة لهم حقوق وواجبات، ولايمكن بحال من الأحوال أن المصالح التي تؤدي خدمات عمومية، تصبح إطار اجتماعات سياسية وتضرب عرض الحائط بماهو واجب الأداء به حسب الدستور وحسب القانون وحسب الأنظمة.

وشكراً لكم والسلام عليكم.

* **السيد الرئيس** :

شكراً للسيد وزير الدولة.

هل من تدخل في نطاق التعقيب على أجوبة السيد الوزير، أم يمكن الانتقال إلى الأسئلة الموالية؟ الكلمة للسيد تيتنا العلوي.

* **المستشار السيد تيتنا العلوي** :

شكراً السيد الرئيس،

الحقيقة نحن نشكر السيد وزير الدولة وزير الداخلية على هذا الجواب لأنه على الأقل رفع بعض الالتباس الذي كان مطروحاً. ولكن أريد أن أذكر السيد وزير الدولة، ومن خلاله الحكومة، على أساس أن ما وقع الآن وهذه الضجة التي حدثت تؤكد هشاشة بنيات الجمعيات وهشاشة إمكانياتها وهشاشة إمكانيات الأحزاب السياسية والنقابات، فلو كانت هذه الأحزاب السياسية وهذه

الجمعيات تتوفر في جميع المدن، وأنا لا أكلم عن مدينتين أو ثلاثاً فقط وإنما أتكلم على جميع المدن في المغرب، لو كانت هذه الأحزاب وهذه الجمعيات تتوفر على الإمكانيات الضرورية فيها التي تشجع العمل الإجتماعي أو الجمعوي الثقافي داخل البلاد، لما وضع هذا السؤال إطلاقاً.

ولهذا أظن أن هذه مناسبة تم فيها أولاً توضيح الأمور، وثانياً مناسبة نمرر فيها خطاباً إلى الحكومة، حكومة صاحب الجلالة، الحكومة الحالية حكومة التناوب على أساس أنه يجب الإهتمام الآن بالجمعيات الثقافية والجمعيات الرياضية والبيئوية والنقابات والأحزاب السياسية لإعطائها أكثر ما يمكن الإمكانيات المادية لتصل إلى اقتناء القاعات، وفي هذه الحالة ستستغني عن القاعات العمومية وعن قاعات الجماعات وعن قاعات العمالات. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار السيد عمر بومقص.

* المستشار السيد عمر بومقص :

شكراً السيد الرئيس.

بدوري أريد أن أشكر السيد وزير الدولة وزير الداخلية على هذه المجموعة من الإيضاحات الواضحة حول هذا الموضوع.

على أي حال ما نسجله هو أن المقصود في الدورية هو المنشآت العمومية المتعلقة بالعمل والخدمات المتعلقة بالمواطن وبالسكان فالمعروف، وهذا هو التقليد المتبع عندنا جميعاً، هو أنه لايمكن أن يطلب حزب أو جمعية استعمال مكتب أو قاعة إدارية، ولكن الذي يقع هو أنه داخل بعض الجماعات المحلية نفسها هناك قاعات عمومية مخصصة للمحاضرات والحفلات، وتستعمل. فهذا يمكن أن نعتبر أنه هو التأويل الذي أعطي لهذه التيليكس كما سماها السيد وزير الدولة، بحيث إن تلك القاعات الموجودة داخل هذه المؤسسات أصبحت عرضة... أو أصبح ينصب عليها مفهوم المنشأة العامة... وبالتالي تدخل في نفس الإطار.

نريد بهذه المناسبة، ومادام السيد وزير الدولة هو نفسه الوصي على الجماعات المحلية، ومهام الجماعات المحلية نثير مجموعة من الأنشطة الفنية والثقافية، فنطلب أن يعطى دعم للجماعات المحلية، ونعرف أن هناك عدداً من الجماعات عندها هذه التوجهات، ولكن إمكانياتها ضعيفة. فإذا أمكن أن يعطى الدعم في هذا الإتجاه بحيث تكون هناك قاعات خاصة بالعمل الجمعوي وتكون تابعة للمرافق العمومية.

بقيت ملاحظة أريد قولها وهي أن هذه التوضيحات التي أعطاها السيد وزير الدولة وزير الداخلية مفيدة. ولكن نحن نعرف الإدارة، إنها لاتعمل إلا بالتيليكس. فإذا كان من الممكن فكما قيلت لنا هذه التوضيحات، يمكن كذلك أن تذهب تليكس بها إلى السادة المسؤولين لينفذوها.

وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد رحو الهلع.

* المستشار السيد رحو الهلع :

شكراً السيد الرئيس.

بدوري أشكر السيد وزير الدولة على الإجابة والتوضيحات التي أعطانا، وكذلك أشكره على اختيار هذا المنبر الموقر لإعطاء هذه التصريحات التي هي ذات أهمية قصوى والتي سترد بدون شك الأمور إلى نصابها.

يبقى عندي تخوف بسيط وهو أن هذا التليكس الذي ذهب ربما يكون عنده بدوره تأويل خاطئ من طرف السلطات التي ذهب إليها، ونتمنى أنهم هم بدورهم يكون قد سمعوا توجيهات السيد وزير الدولة وأن يعملوا بها.

يبقى أمر آخر وهو أننا نحن مع استعمال هذه القاعات العمومية من طرف الهيئات ومن طرف المجتمع، ولكن في نفس الوقت نشد على يد السيد وزير الدولة وعلى يد الحكومة لكل لا تستعمل هذه القاعات إلا لأغراض تخدم المجتمع والصالح العام. ومن غير ذلك فإننا نرى أن المنع لايحتاج فقط إلى دورية أو تيليكس ورنما يحتاج إلى قوانين منع الاستعمال، ونحن مستعدون للعمل في هذا الإطار. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد التويزي.

* المستشار السيد أحمد التويزي :

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة والداخلية،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية لابد أن أشكر السيد وزير الدولة والداخلية على الجواب الصريح الذي قدمه للمجلس، وبالتالي نور به الرأي العام فيما يخص هذا الموضوع والضجة التي شاهدناها منذ شهر، ونحن متيقنون أن هذا الجواب الصريح سوف يضع حداً لكل الملابسات ولكل التأويلات التي كانت موضوع عدد من الانتقادات وعدد من التصاريح بخصوص هذا الموضوع المتعلق بالدورية أو التيليكس أو الدوريات التي قرأنا في الصحف أنها خرجت من عدد من الوزارات.

نتمنى كذلك أن تكون هذه الصراحة التي خاطبنا بها السيد وزير الدولة في الداخلية توجد صراحة مثلها عند المسؤولين الآخرين المتواجدين في الحكومة، لماذا؟ لأنه من المسائل الأساسية اضطرتنا نحن أن نضع هذا السؤال، وهو ذلك التناقض الواضح الذي شهدناه، وشهده الجميع فيما يخص التصاريح الصادرة من عدد من مكونات الحكومة. فالشيء الذي لم نقبله ولم نستسغه أن تأخذ الحكومة قراراً في المجلس الحكومي وتقوم بتغليط الرأي العام... يجب أن يكون هناك شيء من الأخلاق. اتخذنا قراراً في المجلس الحكومي، فلامعنى بعد ذلك بتغليط الرأي العام في بعض الجرائد التي نعرف أنها ناطقة باسم الأغلبية المكونة للحكومة. هذا التناقض هو الذي لم نقبله نحن ونقولها بصراحة، فإذا كانت الحكومة قد اتخذت هذا القرار فلاشك أن عندها حيثياتها وعندها أسباب النزول لاتخاذه ويجب أن تكون عندها الشجاعة التامة والوضوح التام لتقول للشعب : هذي هي الحيثيات وهذي الأسباب التي أدت بنا إلى اتخاذ هذا القرار... لا أن تتخذ القرار وتحمل المسؤولية لهذه الوزارات أو تلك.

إذن نتمنى أن تكون هذه الإجابة وهذه الجلسة الحد الفاصل مابين هذا العمل الذي لاننوه به، والعمل الذي نتمنى أنه يكون متسماً بالوضوح والوضوح التام بين ما تقرره الحكومة وماتقول للشعب وماتقول للرأي العام الوطني بخصوص عدد من الجمعيات ذات الميول السياسية التي هي معروفة لدينا جميعاً.

وشكراً السيد الوزير. شكراً سيدي الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد المعطي بنقدور.

* المستشار السيد المعطي بنقدور :

شكراً السيد الرئيس.

أولاً نشكر السيد وزير الدولة في الداخلية على التوضيح الذي طلبنا منه للرأي العام لرفع كل لبس حول ما حام حول هذه المذكرة أو التيليك، وبدوري... فيما يخص الجامعات فإن الكل متفق على أن الجامعة للجامعيين، ولكن السياسة يجب أن يكون لها أماكن.

بالنسبة لنا... الذي نخشاه... بالنسبة للجمعيات حسب قانون الحريات العامة، فإن الجمعيات التي لاتحرم على نفسها السياسة، لابد من تقديم دعم لها حتى يمكن أن نشجع العمل الجمعوي على جميع أصعدته، ولايجب أن نفهم من خلال هذا أنه سيوضع هنالك حد للعمل الجمعوي، فنحن بدورنا نؤكد على دعم الجمعيات حتى تكون لها هناك مقرات لأن لها دوراً مهماً تقوم به في العمل الجمعوي.

وشكراً السيد الرئيس. شكراً معالي الوزير.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

يمكن الآن إعطاء الكلمة للسيد وزير الدولة للرد على التعقيب أو على ملاحظات السادة المستشارين الكلمة للسيد وزير الدولة.

* السيد وزير الدولة في الداخلية :

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين أعضاء المجلس الاستشاري للمملكة المغربية السعيدة،

أشكر أولاً وقبل كل شيء السادة المستشارين الذين تقدموا بالأسئلة في الأول والسادة الذين تدخلوا في المرة الثانية وهم السادة :

- رحال الزكراوي باسم الهيئات السياسية حزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

- تيتنا العلوي باسم فريق حزب الاستقلال.

- عبد الله الشرقاوي والسيد عمر بومقص في الرد عن الاتحاد الإشتراكي.
- أحمد البنة عن الإتحاد الدستوري وأحمد التوزير في الرد.
- المعطي بنقدور عن التجمع في الطرح والرد.
- رحو الهلع عن جبهة القوى الديمقراطية.

في هذا الرد أنتهز الفرصة لإعطاء البيانات التي لم يسمح الوقت بإعطائها سابقاً.

أولاً وقبل كل شيء المقصود من هذا الأمر هي المصالح العمومية التي تؤدي خدمات لرعايا صاحب الجلالة.

السيد بومقص فعلاً طلب تفسيراً.. نحن قلنا لكم في الجواب الأول أن القاعات التابعة للوزارات أو للإدارات العمومية أو للجماعات المحلية، التي هي منفصلة عن الإدارة، بينها وبين مبنى الإدارة مسافة 3 أمتار أو 10 أمتار أو 20 متراً، واستعمالها لايخل بالعمل وبأداء الخدمات من طرف الإدارة التي تتقاضى أجوراً مقابل هذا أداء هذه الخدمات... هذا النوع من القاعات المنفصلة لايطرح أي إشكال.

والسيد عبد الله الشرقاوي، وعدد من السادة المستشارين الذي تدخلوا يعرفون أن قاعة المعاريف لم تتأثر.. أي هو السيد زابير؟ هاهو ذا معنا هنا الأخ الذي يمثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكانوا يعتزمون إقامة اجتماع تذكيري بمناسبة الذكرى وقلنا لهم مرحباً بكم...

أقول هذا لنكون واضحين وحتى لا نخلط الحابل بالنابل ونضبب الأمور... هذه أمور واضحة، وهذا هو التدقيق.

بالنسبة للهيئات السياسية فقد أعطينا تفسيراً حولها : النقابات، المؤسسات... وغيرها... ليس هناك ما يمنع... بل بالعكس، فإن الحكومة التي هي واعية، والدولة التي هي واعية، وحكومة جلالة الملك الحسن الثاني واعية... عندما نقدم لكم الحساب ونقول لكم بأنه في ظرف شهر كامل شاكر في الإجتماعات 200 ألف فرد من ثلاثين مليوناً من السكان، فكيف يمكن لهذه السلطات الحكومية التي تتوفر على هذا التقنين أو التدبير للأمور، تتخوف من هذا العمل أو من هذا النشاط؟

بل بالعكس، نحن نأسف لأننا نخسر أموالاً وأموالاً أموالاً تقدر بالملايير من أموال الدولة المغربية تذهب للتأطير والتوعية لرعايا صاحب الجلالة ومع ذلك يبقى الاستهلاك ضئيلاً جداً كما شاهدتم من الأرقام التي أعطيتها لكم.

لاتخوف لدينا من ذلك أبداً، بل مرحباً، مرحباً، مرحباً.

النقطة الثانية التي طرحت فيما يخص المجمعيات كذلك، فعلاً الجمعيات، وصاحب الجلالة يؤمن بذلك وهو الذي كان دائماً يدافع عن الجمعيات لأن الدولة العظيمة هي التي تكون عضلاتها قوية وجسمها قوياً، ومايقوي جسم الدولة هي الجمعيات على اختلاف أنواعها وأشكالها وعلى مدى انتشارها في المملكة المغربية، دولة من هذا النوع، وأمة من هذا النوع لاخوف عليها أبداً، أما الدولة الواقفة في مهب الريح فهي الدولة التي تعتمد على جمعيات هشة.

وباسم الحكومة فإنه أشاطر رأي السادة المستشارين الذين طالبوا بأن تقوم الدولة على مستواها، على مستوى الجهات والجماعات المحلية.. لابد أن تساعد الجمعيات لكي تؤدي واجبها، والجمعيات على جميع مكوناتها، ونحن في الداخلية نومن بذلك، وفيما يخص إعداد الميزانية المقبلة سواء بالنسبة للجهات أو بالنسبة للمجالس الإقليمية أو مجالس العمالات أو المجالس البلدية والقروية، ونحن على أبواب تلك الميزانيات، كلما ماهو مقترح لتقوية الجمعيات الثقافية والرياضية وكل الجمعيات التي تؤطر المجتمع المحلي والإقليمي والجهوي فألف مرحب. نحن متفقون في هذا الشأن.

أما فيما يخص أخينا السيد التويزي، السيد المستشار المحترم، للتوضيح: الحكومة تعمل ولاداعي لإدخال الشك في تضامنها، وتضامن الحكومة واجب على كل واحد. ويمكن أن يكون عند كل واحد رأي ويعبر عنه، ونحن داخل الحكومة نقدر هذه السنة أن يعبر كل واحد عن رأيه، ويعبر عنه بوضوح وبشدة إذا دعت الضرورة، ولكن في الأخير نخرج ونحن متفقون، والواجب هو أن نكون متضامنين، ونحن نتضامن في هذا الشأن وفي جميع ما يجب التضامن فيه. غداً ستأتي الميزانية لايمكن أن يرفع وزير ويقول أنا لا أوافق على الميزانية كلها، يمكن أن يدافع الميزانية المخصصة له ويطلب الرفع منها ولكن في الأخير سيساير الميزانية... التضامن الحكومي لايكون حسب الاختيار وحسب الميزاج وحسب اعتقاد كل وزير على حدة.. هناك قرارات يصفق لها جميع الوزراء ولكن هذه ضئيلة وقليلة جداً في الحياة الحكومية في جميع الدول، ولكن الحكومة تحكم أي تسيير، تدير الأمور، وفي إدارة الأمور ليس هناك الحلو فقط بل هناك الحلو، وهناك ما هو حلو بعض الشيء ومسوس

بعض الشيء وهناك ماهو مسوس بالمرة وهناك المر ومن الضروري تناوله، وهذا هو التضامن. والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد وزير الدولة على مشاركته في هذا الحوار المثمر والبناء، ولربما هذه الطريقة، طريقة الأسئلة المحورية التي تكون مجال لحوار ونقاش بين مختلف الفرق والحكومة الموقرة... ربما تجربة اليوم تظهر جدوى وفعالية هذه المنهجية.

نواصل ونبقى دائماً مع السيد وزير الدولة الذي نشكره كذلك على مشاركته في هذه الجلسة فور رجوعه من أقاليمنا الجنوبية، نبقى مع السيد وزير الدولة في نطاق حصة من الأسئلة الشفهية العادية.

وفي البداية سؤال للمستشار السيد أحمد القادري حول ضرورة تعزيز الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد أحمد القادري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

بداية نحن في الفريق الاستقلالي ندرك أن الجانب الأمني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاربة الفقر والتهميش والبطالة والهجرة القروية والمخدرات، وبمحاربة الأمية ونشر التعليم وتحقيق التنمية، وأن معالجة هذه الجوانب تشكل الركن الأساسي لمحاربة الجريمة وللوقاية منها، وهذا لايمنعنا من إبداء الملاحظات التالية :

أولاً : نسجل بارتياح المجهودات الكبيرة التي يبذلها رجال الأمن والشرطة من أجل المحافظة على أموال وأعراض وحياة وممتلكات المواطنين.

ثانياً : نذكر بضرورة تحسين وضعية هذه الفئات مادياً ومعنوياً.

ثالثاً : نؤكد على ضرورة دعم هذا الجهاز بالوسائل المادية والموارد البشرية حتى يستطيع مواجهة الحاجيات المتزايدة في هذا الميدان نظراً لارتفاع عدد السكان وتوسع المدن عمرانياً وديموغرافياً وما يتبع ذلك من ارتفاع في نسبة الجريمة. وندعو لتعزيز هذه الوسائل لرجال الأمن قصد المحافظة على القيام بمهمتهم بصفة عامة.

وفي هذا المجال نرى أنه من الضروري إحداث فرق من الأمن لحماية الأخلاق وخاصة عندما يتعلق الأمر بفئة من القاصرات والقاصرين الذي هم في أمس الحاجة إلى من يحميهم من الإنحراف والفساد والمنحرفين، وبصفة عامة من الإجرام والمجرمين، ذلك أن الجميع يلاحظ أن عدداً من المنحرفين يتواجدون باستمرار في أبواب الاعداديات والثانويات أوقات الدخول والخروج لمعاكسة الفتيات والتلاميذ وأحياناً لتحريضهم على الفساد وتارة أخرى لسلب أمتعتهم وغيرها... الأمر الذي يحدث استياء وتخوفاً لدى الآباء والأولياء، وخاصة الذين لاتسمح لهم ظروفهم بمصاحبة أبنائهم إلى المدارس والثانويات، وهؤلاء يشكلون الأغلبية، أغلبية المواطنين.

لذلك نطرح السؤال التالي للسيد وزير الدولة :

ماهي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل محاربة هذه الظواهر السلبية، وتعزيز الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الدولة وزير الداخلية للإجابة على هذا السؤال.

* السيد وزير الدولة وزير الداخلية :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم السيد أحمد القادري، وضع سؤالاً حول ضرورة تعزيز الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، وفعلاً هذا التساؤل كان من الضروري أن يوضع نظرا للمشاكل التي نعرفها جميعاً وخصوصاً عند دخول وخروج التلاميذ أو التلميذات من المؤسسات التعليمية، لا أقول الجامعية لأن هؤلاء يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، ولكن المشكل مطروح بالنسبة للاعداديات والثانويات، ورغم الإمكانيات التي تتوفر عليها مصالح الأمن سواء الشرطة أو الدرك في البادية أو قوات مساعدة في البادية أو في المدن.. نظراً لضعف الوسائل فإنه لايمكن لنا أن نعطي جميع الإعداديات وكذلك الثانويات عبر أنحاء المملكة، ولكن هناك مجهود مبذول، ففي السنة

الماضية ضبطنا ما يقرب من 2000 حالة تم فيها الاستنطاق وأحيل منها 1748 حالة على العدالة، والعدالة كما تعلمون تأخذ الحق وتقوم بالواجب.

وهذه مناسبة، وكان لابد أن أقولها في تلك الدورية التيليكس الذي تكلمنا عنه قبل قليل، واسمحوا لي أن أفتح هذا القوس كان يمكن أن يقوم كل واحد بعمله السياسي فالجرائد حرة تقول ما تريد، وتقوم ببعض التضخيم السياسي وهذا شيء لابأس فيه بل مقبول وهو بالنسبة للحياة اليومية بمثابة الملح للطعام، ولكن كان بودنا في هذه الحالة أن يذهب المتضررون والمشتكون إلى العدالة، يقدمون دعوى ضد وزارة الداخلية ووزير الداخلية وضد قراره.

وهذه مناسبة كذلك لأعطيكم بعض الإحصائيات، ولو أن فتح القوس طال بعض الشيء يا سيد أحمد - لابأس، عدد الأحكام التي صدرت ضد وزارة الداخلية والمصالح ذات العلاقة أي وزارة الداخلية كوزارة ورجال السلطة على جميع مستوياتهم والجماعات المحلية... 415 حكماً من المحاكم الإدارية، ونفذ منها إلى اليوم 67% من تلك الحالات.

نحن نؤمن بعدالتنا وبالقضاة العاملين في العدالة وبنزاهتهم وباخلاصهم وجديتهم في أداء واجبهم، وعندما نتوصل بقرار من العدالة فإننا نصفق له ونحترمه إجلالاً، لماذا؟ لأنه جميع الأحكام تصدر باسم جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، وكذلك لحكمة وتجرد القضاء والقضاة على جميع مستوياتهم في أداء واجباتهم تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك، فهو الذي يترأس المجلس الأعلى للقضاء.

وهذا القضاء أصدر أحكاماً في الحالات التي تكلم عنها السيد أحمد القادري، نحن نعمل كذلك مع جمعيات آباء التلاميذ في جميع المستويات وكذلك مع المعلمين والأساتذة والمؤطرين بالمؤسسات التعليمية إعداديات كانت أو ثانويات.

ولكن رغم هذا وذلك، ونزولاً عند سؤال السيد أحمد القادري، وهو مشكور على تنبيهه لنا إلى ضرورة إعطاء أهمية أكبر لهذا المرفق، فإنني أتعهد للسيد أحمد القادري بأن تعليمات في هذا الشأن ستصدر إلى السادة عمال صاحب الجلالة ورجال السلطة والأمين العام للأمن الوطني والمفتضيات الوطنية للقوات المساعدة وإخبار قيادة الدرك الوطني.

وشكراً للسيد أحمد القادري. شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد وزير الدولة.

السؤال الموالي يتعلق بوضعية بعض الموظفين... عفواً... أرجع إلى الوراء عن إذنكم وأعطي الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري في إطار التعقيب.

* المستشار السيد أحمد القادري :

شكراً السيد الرئيس،

نشكر السيد وزير الدولة على التجاوب الذي عبر عنه مع ممثلي الشعب من أجل خدمة المصلحة العامة، وكذلك من أجل فرض احترام القانون وجعل شعار دولة الحق والقانون شعراً ملموساً لدى المواطنين، ونحن نسجل بارتياح الوعد القاطع الذي تعهد به السيد وزير الدولة أمام البرلمان بأن تؤخذ بعين الاعتبار هذه النقطة التي أثارها هذا السؤال.

وكذلك نسجل باعتزاز أن السيد وزير الدولة فتح قوساً، وهو يجيب على هذا السؤال وتعرض للأحكام التي تصدر باسم جلالة الملك.

وبهذه المناسبة كذلك نلتمس من السيد وزير الدولة في الداخلية أن يعطي تعليمات للإدارات وللجماعات التابعة له من أجل تنفيذ هذه الأحكام.

وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الدولة.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد أحمد القادري.

وهو كذلك، وشكراً.

* السيد الرئيس :

يمكن الآن - وأقولها جازماً - الانتقال إلى السؤال الموالي الذي يتعلق بوضعية بعض الموظفين التابعين للجماعات المحلية والمعنيين في فترة تدريبية غير محددة ببعض الإدارات العمومية، سؤال طرحه المستشاران السيدان : رحو الهلع وبوطاهر الطاهري. الكلمة للسيد بوطاهر الطاهري.

* المستشار السيد بوطاهر الطاهري :

شكراً للسيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار الحملات الوطنية لتوظيف الشباب الحامل للشهادات التي نظمتها وزارة الداخلية في بداية التسعينات، ونظراً للفائض من الموظفين لدى الجماعات المحلية التي قامت بعملية التوظيف، خصوصاً ببعض الأقاليم، تم توزيع بعض هؤلاء على مجموعة من المصالح الخارجية التابعة لمختلف الوزارات للقيام بفترة تدريبية غير محدودة في المدة الزمنية، والتي لازالت مستمرة بالنسبة للعديد منهم إلى حد الآن.

ورغم إيجابية هذه العملية التي مكنت من سد الخصاص في العديد من المصالح فإن هؤلاء الموظفين لازالوا في وضعية غير مستقرة، حيث تتم مطالبتهم بين الحين والآخر بالعودة إلى مقر عملهم الأصلي، الجماعات الموظفة رغم أن هذه الجماعات ليست عملياً بحاجة إليهم، وبالمقابل أصبحوا يشكلون عناصر أساسية لحسن تسيير المصالح التي يشتغلون بها حالياً.

ومن جهة أخرى يعاني موظف الجماعات المحلية من غياب الحركة الانتقالية على غرار باقي موظفي الدولة.

لذا نسائلكم السيد وزير الدولة المحترم إن كان بالإمكان إيجاد الصيغة القانونية التي تسمح لهؤلاء الموظفين بالإدماج النهائي في المصالح التي يعملون بها؟ وهل تفكرون في إيجاد مسطرة لانتقال موظفي الجماعات المحلية، ولو بحركة داخلية بين الجماعات بالمملكة؟

وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، وزير الدولة.

* السيد وزير الدولة في الداخلية :

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون أعضاء المجلس الاستشاري للمملكة المغربية،

أشكر السيد رحو الهلع الذي تكلم، والمستشار السيد أبو طاهر الطاهري الذي وضع سؤالاً عن بعض الموظفين التابعين للجماعات المحلية، والمعنيين في فترة تدريبية غير محدودة في بعض الإدارات العمومية، هذه مناسبة أتاحها لنا مشكوراً السيد أبو طاهر الطاهري لنبين بعض العلاقات كماهي بين الدولة والإدارات المركزية بجميع الوزارات من جهة والجماعات المحلية من جهة أخرى.

دائماً الحكمة - وأشكر السيد أبوطاهر الطاهر، من جبهة القوى الديموقراطية على وضعه هذا السؤال - دائما الحكومة متهمة - وأشكر كذلك السيدة المستشارة المحترمة - بأن الجماعات المحلية تؤدى لها خدمات.

في الحقيقة الموضوع الذي وضع اليوم انتبهنا له منذ سنتين، ودرسناه مع جميع الجماعات المحلية والعمالات والأقاليم، وطلبنا منهم أن يضبطوا لنا أماكن تواجد الموظفين الذين وظفوا في إطار ميزانيات الجماعات المحلية، حقيقة أن العدد الوافر الكبير من هؤلاء هم الذين ساعدونا جميعاً لكي تقوم الجماعات المحلية بأعمالها، وعلى الخصوص في الظروف التي عشناها جميعاً أثناء الاستشارات الانتخابية التي تمرت بها البلاد، لكي نصل اليوم تحت ظل صاحب الجلالة إلى حكومة التناوب. هؤلاء الموظفون يوجد قسم منهم لدى المصالح التقنية في الوزارات، هناك من يوجد في البريد، وهناك من يوجد في التعليم، وهناك من يوجد لدى وزارة المالية... جميع الوزارات يوجد بها قسم من هؤلاء الموظفين...

عندما درسنا هذه الوضعيات ووجدناها جد متشعبة، قلنا إن ذلك حيف كبير بالنسبة للجماعات المحلية، ولابد من إعطاء تقييم مالي للخدمات التي تؤديها الجماعات المحلية لصالح الدولة، وعما قريب سيأتي يوم نقوم بحصر ما تؤديه الحكومة للجماعات في سطر، وفي سطر آخر نحصر ما تؤديه الجماعات لصالح الدولة، وعندئذ سننظر، فإذا كان هناك توازن، فعفا الله عما سلف، وإذا كان هناك حيف بالنسبة للجماعات المحلية، فإن وزير الداخلية كوصي على الجماعات المحلية من واجبه أن ينبه في إطار العمل الحكومي إلى ما هو موجود لدى الجماعات المحلية من ضرر.

أما إذا كان هناك وفر للدولة لدي الجماعات المحلية، فهذا من واجب الدولة، وسنصفق له.

فيما يخص النقطة الأخرى المتعلقة بالتنقل، أقول للمستشار المحترم السيد أبو طاهر الطاهري أن الأمر يتعلق بالجماعات المحلية أي كيانات محلية، وإذا لم نقم بإطار عام لجميع العاملين في إطار الوظيفة الجماعية فيتوجب علينا أن نأتي بالمستشارين من الخارج لإدارة البلاد، أما الموظفون الصغار فإنهم أبناء المنطقة وإذا تنقلوا فإنهم يطرحون مجموعة من المشاكل الاجتماعية نظراً لعائلاتهم وسكناهم وتطبيبهم ونقلهم... ولهذا فإن الباب الآن مفتوح إذا ما طلب أحدهم التنقل بصفة انفرادية فإن الأمور الإدارية تأخذ طريقها وتصفى الأمور، وهناك حالات كثيرة، أما الحالات التي يجب أن يكون فيها التنقل في الجماعات المحلية، فتتعلق بالأطر العليا المرتبة في سلاليم الأجور بين 10 و11 وهم إما مهندسون أو أطر إدارية وتقنية تتوفر على الوسائل وعلى الوظيف الذي يمكن أن يؤثر على القرار، وكما أقره جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله على مستوى الدولة أن التنقل يكون كل أربع سنوات عند المسؤولين، فإننا سنجد إطار للمدة لكي يتم تنقل الموظفين الجماعيين المرتبين في سلم الأجور العاشر أو الحادي عشر والذين يتوفرون على وسائل للتنقل، وعندئذ سنكون قد قمنا بواجبنا.

وشكراً لكم والسلام عليكم.

*** السيد المصطفى عكاشة رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد وزير الدولة.

تعقيب للسيد المستشار السيد الهلع.

*** المستشار السيد رحو الهلع :**

نحن ـ السيد الرئيس ـ بدورنا نشكر السيد وزير الدولة على تفهمه لهذه الفئة من الموظفين، والذين هم فعلاً في وضعية غير مستقرة، وعندي كذلك بعض السلبيات على ميزانية الجماعات، فحبذا لو تسوى هذه الوضعية في أقرب الآجال.

وشكراً.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للمستشار السيد طلحة لتقديم سؤاله المتعلق بتقريب العمالات من المواطنين،

فليتفضل السيد المستشار.

*** المستشار السيد محمد طلحة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة وزير الداخلية،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد سارت بلادنا في اتجاه شعار تقريب الإدارة من المواطنين حيث سجلت نتائج إيجابية في هذا التوجه. وإذا كنا نشعر بارتياح لما تحقق في هذا الشأن، فإن بعض المناطق في المملكة لازالت تعاني من عزلتها وبعدها من مقرات العمالات التي تخضع إليها إدارياً، ويتعلق الأمر بالخصوص بالمناطق الضعيفة والفقيرة كميدلت ودائرة بني تدجيت.

وبخصوص هذه الأخيرة على سبيل المثال تبعد عن مقر العمالة بحوالي 200 كلم. وهناك جماعات مثل آيت بو إشاون وآيت بوميم التي تبعد عن مقر العمال بأكثر من 250 كلم. أضيف إلى ذلك أن شساعة إقليم فيگيگ تفوق 56 ألف كلم مربعاً، كما أنه لم يساعده الحظ في الإنضمام إلى وكالة تنمية الأقاليم الشمالية على غرار باقي أقاليم الجهة الشرقية.

لذا نتساءل ـ السيد وزير الدولة ـ حول ما إذا كان هناك مخطط لإنشاء عمالات لتدارك ما يعانيه سكان هذه المناطق، وخاصة دائرة بني تدجيت، وأذكر ـ السيد وزير الدولة في الداخلية ـ أن هسبق لي أن طرحت مثل هذا السؤال سنة 1995. وقد أعطيتمونا أملاً كبيراً آنذاك من أجل إحداث عمالات جديدة بهذه الأقاليم بعد تقييمكم لتجربة إحداث أقاليم جديدة آنذاك.

وشكراً.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الدولة للإجابة على السؤال.

*** السيد وزير الدولة وزير الداخلية :**

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أشكر السيد محمد طلحة من فريق الحركة الشعبية على وضعه سؤال تقريب الإدارات من المواطنين، فعلاً هذا السؤال الذي يعبر عن رغبات جميع رعايا صاحب الجلالة عبر المملكة السعيدة، يعبر كذلك على صلاحية وكذلك إيجابية وعطاء جيد لإنشاء عمالات في مناطق معينة، والحمد لله الكل يدرك الآن هذه الخيرات لسياسة صاحب الجلالة في تقريب الإدارة من المواطنين، وأنها أعطت ثمارها الحسنة.

كنا أخيراً في جولة في جنوب المملكة، وربما اطلعتم على ذلك وربما لم تطلعوا، وهذه مناسبة لأقولها لكم. ذهبنا إلى آسا للتحضير للاستفتاء الذي سيجري في أقاليمنا الجنوبية إن شاء الله في السنة المقبلة. وزرنا آسا، عاصمة قبائل آيت يوسي، ولاحظنا، رأينا عندما ذهب صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله سنة 1991 في زيارة رسمية للقبائل ولربط الاتصال الشخصي بين سيدنا وبين رعاياه، رأينا كيف كانت آسا في ذلك الوقت، وأنشأ صاحب الجلالة عمالة هناك، عندما زرت آسا قبل ثلاثة أيام ابتهجت شخصياً كثيراً، ولو أن ابتهاجي سهل لأنني ربما أنا متفائل جداً، ولكن الذي لاحظ شخصياً هو أنه يوجد الآن في مدينة التي كانت عبارة عن لاشيء، أصبحت الآن أمورها مرتبة وأزقتها فسيحة، وشوارعها فسيحة، كادت أن تكون إما تارودانت صغيرة أو ورزازات صغيرة، إما سطات صغيرة... في جميع المرافق وفي جميع المنشآت وفي جميع التعمير... وفي جميع الأمور.. والناس فرحون والأمور على مايرام في جميع النواحي والطرق من آسا إلى طاطا، ومن آسا إلى الزاك والمحبس... الطرق معبدة، أقولها لكم إذا استثنينا الطريق الوطني رقم 7 المار من الدار البيضاء إلى مراكش، وفي انتظار الطريق السيار الذي سيذهب إلى سطات... فإذا استثنينا ذلك، فوالله لانجد مثل ذلك الطريق الرابط بين آسا والزاك والمحبس، لايوجد مثل ذلك الطريق في إقليم الشاوية كله.. وهذا شيء تعرفونه كلكم، والحمد لله عليه.

لكن وثيرة إنشاء العمالات تحتم علينا أن نسير على مهل وحسب قدرتنا لاستيعاب الأمور. فإنشاء عمالة بدون إعطائها الوسائل سيجعلكم أنتم أنفسكم تنتقدون الدولة وستقولون للدولة أو من يمثلها، الحكومة هذا العمل ناقص.

أعطيكم بعض الأرقام لتكونوا على بينة : منذ سنة 1959 كانت هناك 23 عمالة وإقليماً. في سنة 1977 ارتفع العدد إلى 34. في سنة 1983 أصبح العدد 39 وانتقل العدد إلى 60 في سنة 1991 ليستقر سنة 1998 في 71 ... هذه الوثيرة تسير حسب العدد الذي يلزم أن يكون، لأنه المغرب والحمد لله، والله يكمل عليه بخير، المغرب أرض واسعة، والقبائل والعشائر متنوعة، وطموح رعايا صاحب الجلالة مشروع، ومن واجب الحكومة أن يسير بموازاة ذلك الطموح.

ونحن بصدد... إنا لم ننس ـ الأخ الكريم السيد محمد طلحة، المستشار المحترم، إننا لم ننس بني تدجيت، ولم ننس أبداً بعض الأماكن الأخرى التي من الضروري أن تكون عمالات إن شاء الله. وهكذا تكون المملكة السعيدة مقسمة على وحدات إدارية تصب فيها خيرات الدولة، وتستثمر فيها المقدرات البشرية الموجودة، وكذلك العمل الجماعي للجماعات المحلية والفاعلين السياسيين والنقابيين والجمعويين من جمعيات، وكذلك العاملين الاقتصاديين للنهوض بجميع المناطق في آن واحد. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد وزير الدولة.

تعقيب للسيد المستشار فليتفضل.

* المستشار السيد محمد طلحة :

شكراً السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشكر معالي السيد وزير الدولة على الجواب الجد موضوعي، ولكن لابد من التذكير بأننا تعتبر أن السبيل الوحيد لإخراج مثل هذه المناطق من العزلة التي ذكرتها في سؤالي، من العزلة والفقر، هو إحداث عمالات جديدة خاصة بها علماً أن إحداث مثل هذه العمالات في منظورنا ليس فقط من أجل تقريب الإجراءات الإدارية من المواطنين بقدر ما نعتبرها وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالعمالات ـ السيد الوزير ـ أصبحت وكالات للتنمية، des Agences de Dévelopement كما أشرتم إلى ذلك، كما أتمنى بكل إخلاص أن يقوم السيد وزير الدولة بزيارة لإقليم فگيگ، وخاصة لدائرة بني تدجيت.

وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الدولة، فليتفضل.

* السيد وزير الدولة وزير الداخلية :

بالنسبة للدعوة للزيارة، وهذا واجب، أعضاء الحكومة يزورون كل الأقاليم، وهذه توصية سيدنا نصره الله، ونحن عمل بها، ولابد إن شاء الله أن نزور قبائل فيگيگ وبوعرفة وبني تدجيت لنطلع عن كثب على التنمية هناك..

نحن متفقون على أن العمالات والأقاليم هي إطار للتنمية وأعدك، وبحضور أطر وزارة الداخلية التي هي حاضرة معنا الا وتستمع مشكورة، أعدك بأنه لم يكن هناك إنشاء أو إحداث عمالات، فستكونون من الأولويات إن شاء الله، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد وزير الدولة.

السؤال الأخير في مجموعة الأسئلة المرتبطة بقطاع الداخلية يتعلق مسطرة صدور مراسيم التفويت للمستشار السيد محمد أوخيار. الكلمة للسيد المستشار لعرض سؤاله، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة، وزير الداخلية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة، والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذا السؤال كان موجها إلى السيد الوزير الأول المحترم بتاريخ 24 أبريل 98، مسجل تحت رقم 98/28، إلا أنه برمج للإجابة عنه من طرف السيد وزير الدولة، وزير الداخلية المحترم وهذا شرف كبير نظراً لإطلاعه عن كثب بخصوص هذا الموضوع المتعلق بتغيير مسطرة صدور مراسيم التفويت.

إن مسطرة عصرنة الإدارة وتفعيلها وتسريع المساطر والتعجيل بإنجاز المشاريع المحددة في المخططات العامة للجماعات المحلية، وفي الوقت المطلوب، يتطلب تغيير الطريقة الإدارية والتقنية والزمنية حالياً في صدور مراسيم التفويت.

إن عملية بيع الأراضي للخواص والدولة من طرف الجماعات تخضع لمسطرة إدارية طويلة تصل إلى انتظار صدور قرار أو مرسوم يأذن بها والتفويت حتى تتمكن الجماعات من تحصيل ديونها لتحقيق التنمية المطلوبة خلال المدة المحددة.

ويكون مرسوم عندما يكون الثمن الإجمالي للتفويت أكثر من 150 ألف درهم، ويعتبر قراراً عندما يكون الثمن الإجمالي أقل من 150 ألف درهم.

إن هذا السقف لم يعد عملياً مع ارتفاع ثمن الأراضي بحيث أصبح ثمن القطعة الواحدة يفوق هذا المبلغ.

لهذا، وفي إطار العمل الجبار الذي تبذلونه السيد وزير الدولة، وزير الداخلية المحترم، وفي إطار الإصلاحات التي تقومون بها لتفعيل اللامركزية المحلية، ومن أجل تسهيل عمليات بيع الأراضي وتمكين الجماعات من تحصيل حقوقها في آجال معقولة، نقترح الرفع من المبلغ أعلاه وهو 150 ألف درهم إلى حدود مليون درهم أو أكثر، على أساس أن يتم التفويت بواسطة قرار عوض مرسوم، علماً أن هذا الأخير يتطلب إجراءات جد معقدة، وبالتالي العمل على تبسيط المسطرة في ما يتجاوز هذا المبلغ، فماهي - السيد وزير الدولة، وزير الداخلية المحترم - الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها في هذا الصدد؟

وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الدولة للإجابة. فليتفضل.

* السيد وزير الدولة وزير الداخلية :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً للسيد الرئيس المحترم،

أشكر السيد محمد أوخيار من الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي وضع طلباً أو سؤالاً متعلقاً بتغيير مسطرة صدور مراسيم التفويت. فعلاً كانت لنا مناسبة لتجديد معرفة المصالح المركزية وعلى الخصوص الديوان وهذا المتكلم أمامكم حول الحالة وماهي عليه الآن فيما يتعلق بمسطرة التفويت بالنسبة لأملاك الدولة وأملاك الجماعات المحلية.

وهناك فعلاً دراسة حول المسطرة وحول الممارسة اليومية، هناك أولاً وقبل كل شيء يكون الطلب في عين المكان ويحدد الثمن

والمسطرة الواجب اتباعها، ويدلي كل برأيه بحيث هناك عشر تأشيرات محلية... بعد ذلك يذهب الملف إلى السيد الوالي أو العامل مع ممثل المالية والأملاك المخزنية وكذلك ممثل الجماعات المحلية، وبعد ذلك يأتي للوزارات، وكل وزير معني بالتفويت يعطي تأشيرته، فوزير المالية لابد منه، ووزير الداخلية ل ذلك إذا كان الأمر يتعلق بالجماعات المحلية لابد منه، وكذلك الوزراء الآخرون كل حسب اختصاصه.

عندما يستوفي الملف هذه المراحل على الأقل، وطبعاً المسؤول الذي يقوم بمهمته بدقة وبضمير وبأداء الواجب يجب عليه أن يتحرى قبل أن يوقع.

فيما يخص المتكلم أمامكم، بكل موضوعية، وبكل تواضع كذلك أقوم بالتحري اللازم وأنظر إلى التواريخ، تاريخ تأشير الجماعة، تاريخ تأشير الإقليم، تاريخ تأشير الولاية أو الجهة وتواريخ تأشير الإدارات المركزية... وألاحظ أنه مابين تاريخ الطلب، وتاريخ وصوله إلى الإدارة المركزية تكون المدة في المعدل، على الأقل سنتين.

هذا من جهة، من جهة ثانية تكون هناك دائماً ورقة جغرافية تبين المكان، فمعرفتنا قليلة جداً بالنسبة للمغرب ككل. يمكن فقط أن نقول إن لنا بعض الدراية البسيطة جداً فيما يخص بعض الأقاليم وبعض المدن، لذلك فإننا نقوم بتفحص الثمن وموقع الأرض وكيف هي... وشخصيا رغم ذلك البصيص فإنني لا أفهم شيئاً، فأحياناً أتساءل : كيف يمكنني أن أضع تأشيرة وزير الداخلية على القرار ليصدر كمرسوم ويذهب إلى السيد الوزير الأول الذي يوقع عليه ليخرج في الجريدة الرسمية هذا هو وجه الاستغراب في هذا القضية. وأحياناً يصل الأمر إلى ردود فعل نفسية بعدم قبول تلك المسؤولية.

ولهذا، ولكي نخرج من باب واسع، فإن وزارة الداخلية، ومنذ سنة 1998 وضعت مشروع قانون فيما يتعلق بهذا الشأن بالنسبة للجماعات المحلية، ويوجد الآن تحت الدراسة مع الأمانة العامة للحكومة منذ فبراير 98.

هذا المشروع يعطي **أولاً** وقبل كل شيء توحيد القاعدة القانونية لجميع ممتلكات الجماعات المحلية كيف ما كان نوعها.

ثانياً : تسهيل مسطرة البيع والشراء بالنسبة لممتلكات الجماعات المحلية.

ثالثاً : أحياناً تكون هناك 200 متر في شارع أو زقاق منعوت بذلك أو مسمى به، فيخرج الإسم في الشهر العقاري وينشر في الجريدة الرسمية للدولة. المشروع الحديد سيعالج هذه النقطة.

النقطة الرابعة هي أن هذا المشروع الذي سيسهل المسطرة سيقدم كذلك ضمانات تضمن ممتلكات الجماعات المحلية وكذلك مدخول الجماعات المحلية، وشفافية الصفقات في هذا الشأن، في ما يخص الجماعات المحلية، نحن سائرون في هذا الطريق، أما فيما يخص ممتلكات الدولة في هذا الشأن كذلك فلنا طريق واحدة لاثاني لها، وهي ما طلبه جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله في المناظرة الأخيرة في الدار البيضاء في جوان الماضي أو سبتمبر. كان جلالة الملك قال اللامركزية وعدم التمركز، نحن في أمورنا المركزية سنعطي لكل ذي حق حقه، والمستشارون الجماعيون أو الإقليميون أو الجهويون يلتقون فيما بينهم وكل واحد منهم ينظر إلى مصلحة الجماعة أو المؤسسة التي ينتمي إليها، والرأي العام المحلي من جهته يراقب، وأي من سولت له نفسه الخروج عن الطريق فإنه سيجد نفسه مراقباً من طرف إخوانه، وهناك القانون العام، وهناك قوانين أخرى تبين التفويت وقد أجازها البرلمان أخيراً وتتعلق بصفقات الدولة، وقد رأيتم الشفافية التي نحن سائرون فيها.

ونحن الآن بصدد تكوين المحاكم الحسابية الإقليمية الجهوية وسيعهد إليها بالنظر في عين المكان في تحديد الثمن وماهي الكيفية، وماهو الغرض وماهو المبتغى من الأمر، وسوف لايصل إلى الرباط إلا الأمور التي هي أساسية، مثلاً قد تصل إليه القضايا الكبيرة، فهناك مناطق سقوية واقعة في مايسمى بالمدار السقوي الذي يهم مساحات كبيرة وعدد كبير من الهكتارات من الأراضي الفلاحية. والكل في المغرب حساسية المغاربة في امتلاك الأرض، فهذا النوع من القضايا الذي يمس حقوق الإنسان المالية ويمس كذلك الأمن العام، لابد فيه من الحصول على تأشيره عدد من الوزارات حتى تكون الدولة على علم بما يجري.

هذا هو الجواب بالنسبة لما نحن بصدده حول السؤال الذي طرح المستشار السيد محمد أوخيار من الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

وشكراً لكم والسلام عليكم.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد وزير الدولة.

تعقيب للسيد المستشار فليتفضل.

*** المستشار السيد محمد أوخيار :**

شكراً السيد الرئيس المحترم،

أود أن أشكر السيد وزير الدولة، وزير الداخلية المحترم على جوابه القيم، وعلى الإجراءات والقوانين الموضوعة من طرف وزارة الداخلية لتفادي التأخير الحاصل في صدور المراسيم، وشكراً مرة أخرى.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول وضعية هيئة الخبراء المحاسبين، وقد طرحه المستشار السيد سعيد اللبار، وأريد أن أشير إلى أن هذا السؤال سيجيب عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية. الكلمة للسيد المستشار. فليتفضل.

* المستشار السيد سعيد اللبار :

شكراً سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد كان لصدور القانون رقم 83/16 المنظم لهيئة الخبراء المحاسبين أثر سلبي على هذه المهنة عوضاً أن يساهم في حل المشاكل التي يعاني منها هؤلاء الخبراء، وألحق المزيد من الأضرار بهذه المهنة وبالخبراء أنفسهم، ويمكن تلخيص هذه الأضرار والمشاكل فيما يلي :

- ... تشكيل هيئة للخبراء تتمتع بالمصداقية والتمثيلية الحقيقية.
- عدم الحسم في دعاوي الخبراء غير المقبولين من طرف اللجنة الذين يتوفرون على الخبرة والكفاءة العليا.
- العواقب الأخرى التي يمكن أن تسببها متابعات جنحية التي تقوم بها الهيأة ضد بعض المهنيين.
- إنعدام تمثيلية الخبراء المحاسبين في بعض جهات المملكة.
- وبناء على ما سبق أطرح عليكم - السيد الوزير - السؤال الشفهي التالي : ماهي الإجراءات التي تعتزم الحكومة القيام بها لإصلاح وتنظيم هيأة الخبراء المحاسبين وحل الشماكل التي تتخبط فيها مهتنهم. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير. فليتفضل.

* السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن وزير الاقتصاد والمالية) :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية، أجيب عن السؤال الذي تقدم به المستشار المحترم حول وضعية الخبراء المحاسبين إن القانون رقم 89/15 يرتكز على معايير معترف بها دولياً لممارسة مهنة إثبات صحة البيانات الحسابية والتي تعد المهمة الأساسية من أجل حماية العموم ومن الواجب التذكير هنا بالمبادئ الرئيسية التي ينص عليها هذا القانون، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي :

- ضمان كفاءة عالية للخبير المحاسب.
- ضمان استقلالية الخبير المحاسب وذلك بتحديد الأعمال التي تتنافى ومزاولة مهنة الخبير المحاسب.
- ضبط قواعد حمل لقب خبير محاسب، ومعاقبة كل من يستعمل هذه الشهادة بصفة غير شرعية.
- وأخيراً تحديد المهام التي تدخل ضمن اختصاصات الخبير المحاسب.

وتطبيقاً للقانو المشار إليه أعلاه تم تكوين لجنة من 10 أعضاء تتكون من 5 موظفين و5 خبراء محاسبين وبرئاسة السيد الأمين العام للحكومة. وقد قامت هاته اللجنة خلال الفترة الممتدة من شهر أبريل 1994 إلى شهر ماي 1995 بتأسيس أول هيأة للخبراء المحاسبين بعد دراسة ملفات الترشيح وتنظيم انتخابات المجلس الوطني والمجالس الجهوية للهيأة، ومن بين 291 ملف ترشيح، قبلت اللجنة 189 عضواً من بينهم 113 استفادوا من الإجراءات الانتقالية المنصوص عليها في الفصل 106، من القانون رقم 89/15. وتهدف هذه النصوص إلى إدماج المهنيين غير الحائزين على شهادة الخبرة المحاسبية والذين أبانوا عن كفاءاتهم في ميدان الخبرة المحاسبية وعن استقامتهم واحترامهم لقواعد هذه المهنة، وقد تم تجديد أعضاء المجلس الوطني والمجالس الجهوية لثلاث سنوات أخرى ابتداءاً من سنة 98، بعد انتخابات جرت في ظروف عادية، وتقوم هيأة الخبراء المحاسبين بنشاط مهني جيد على الساحة الوطنية وتتمتع بمصداقية المنظمات الدولية، وإلا أن تطبيق مقتضيات القانون أدت إلى بعض التعارضات والانتقادات وفي هذا الشأن يجب التذكير بأن بإمكان المهنيين الذين رفضت طلباتهم أو طلبات تقييدهم في جدول الخبراء

المحاسبين أن يستمروا في مزاولة جميع أعمالهم فيما يخص مسك الحسابات والاستشارات القانونية والضريبية والاستشارات المالية باستثناء مهمتين اثنتين وهما التدقيق المالي ومراقبة الحسابات التي تدخل ضمن امتياز الخبير المحاسب. وكما هو الشأن بالنسبة لكل المهن المنظمة والمحمية فإن هيأة الخبراء المحاسبين تتابع كل مهني حمل صفة خبير محاسب دون أن يكون مقيداً في جدول هيأة الخبراء المحاسبين طبقاً لما ينص عليه الفصل 101 و102 و103 من القانون السالف الذكر وذلك لضمان امتياز فعلي للخبراء المحاسبين في مزاولة المهنة وكذلك حماية المواطنين بضبط قواعد حمل لقب خبير محاسب ومعاقبة كل من يستعمل هذه الشهادة بصفة غير شرعية. وفي هذا الصدد لم تتابع الهيأة إلا مهنيين اثنين أمام المحاكم الجنحية وأن القانون السالف الذكر لم يتسبب في إغلاق مكاتب المحاسبية التي كانت موجودة من قبل. ويجب التذكير كذلك أن مهنة المحاسبة باستثناء ما يتعلق بالأعمال التي تدخل ضمن امتياز الخبير المحاسب منظمة بنصوص يتم تطبيقها حالياً وهي مهنة المحاسب المعتمد اللي هي «ليكوبطال أكريي». ومراكز التدبير لمحاسبة المعتمدة كذلك. وقد تم تجديد أعضاء المجلس الوطني والمجالس.. كما قلت بأنه هؤلاء المحاسبين الذين ذكرت والذين وصل عددهم إلى 140 يمكن أن يقوموا بجميع الأعمال المحاسبية باستثناء ما يدخل ضمن امتياز الخبير المحاسب.

أما فيما يرجع لانعدام تمثيل الخبراء المحاسبين في بعض جهات المملكة لابد من التذكير بأن هيأة الخبراء المحاسبين تضع حالياً 226 عضو يمارسون في جميع جهات المملكة وحسب جدول الأعضاء المسجلين فإن هؤلاء الخبراء يتواجدون في جميع المدن الكبيرة بالمغرب، أما في المدن الصغيرة فإنه نظراً لعدم تمركز الشركات والمقاولات الكبيرة بهذه المدن فإن المقاولات الصغيرة تلجأ عادة إلى مكاتب المحاسبية «ليفيدوسيير»، أو إلى محاسبين معتمدين «ليكوبطال أكريي». وهكذا فباستثناء الملفات المهنيين الذين لم يسجلوا في اللائحة الأولى لهيأة الخبراء والذين التجؤوا إلى القضاء فإن وزارة الاقتصاد والمالية لاتتوفر على مؤشرات تثبت أزمة في مهنة الخبراء والمحاسبين، كما يجب التأكيد للسادة المستشارين المحترمين وللسيد المستشار بالخصوص الذي وضع ال سؤال وهو السيد سعيد اللبار بأن وزارة الاقتصاد والمالية تؤيد في حالة وجود مشاكل لبعض المهنيين أسلوب الحوار في جو من المسؤولية والتفاهم حتى تحل هذه المشاكل في إطار مهني، كما أن الوزارة على استعداد لدراسة كل مقترح يصدر عن المهنة في هذا الإطار من أجل تحسين القانون الذي تحدثنا عنه. وشكراً للسادة المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للسيد سعيد اللبار من أجل التعقيب.

* المستشار السيد سعيد اللبار :

نشكر السيد الوزير على جوابه، اللي بغينا نأكد على السيد الوزير هو أننا احنا مع المبدأ، تنظيم المهن وتنظيم مهن الخبراء المحاسبين، لكن نرفض أن يكون هذا التنظيم سيء في هضم حقوق مهنيين في نفس المهنة، أما أن رقم 89/16 مع الأسف الشديد كان السبب في تمييز بين الخبراء المحاسبين خاصة منهم الذين زاولوا هذه المهنة بفضل الخبرة والتجربة لسنوات عديدة وفتحوا مكاتب للخبرة خاصة بهم، اليوم - السيد الوزير - تنحملكم مسؤولية ديال هؤلاء الذين هم مواطنين قبل كل شيء، قدموا خدمات جيدة لهذا البلاد الكريم ولايمكن أن نقبل بتاتاً أن تهضم حقوق بعض هذه الخدمات والتضحيات الذي قدموها لبلادهم والاقتصاد الوطني ديالهم، أملنا هو أن تتدارك الحكومة الوضعية المزرية التي يعيشها هؤلاء الخبراء وتتدارك الحيف الذي في حقهم بسبب القانون رقم 89/16 وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

أريد فقط أن أؤكد للسيد المستشار بأنه لم تمس أي حقوق لهؤلاء، بحيث لم يقفل أي مكتب حسابي وأنهم مازالوا يمارسون مهامهم، فقط هناك استثناء كما ذكرت بالنسبة للمهمة ديال المحاسب اللي هو عنده واحد المهام اللي هي محددة فقط لاأقل ولا أكثر. أما ما كانوا يقومون به من قبل فما زالوا يمارسونه، لكن كما قلت وكما أكد السيد وزير الاقتصاد والمالية إذا كان هناك أي مقترح اللي يمكن يدخل على هذا القانون من أجل تحسينه أو ظهر في التطبيق على أنه يمس بحقوق معينة فالحكومة مستعدة للتجاوب مع هذا المقترح، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

نمر الآن إلى السؤال المرتبط بالشبيبة والرياضة ويتعلق بإدراج مؤسسة طوطوفت للأندية الوطنية لكرة القدم في شبكة الرهان للمستشارين السادة : عمر الجزولي - أحمد التويزي - أحمد البنا.

فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد عمر الجزولي :

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

الطوطوفوت هي واحد المؤسسة أحدثت في عام 1970 للرهان الرياضي تتمتع بامتياز تنظيم الرهان عن المسابقات الرياضية في كرة القدم، وكما تعلمون على أنه الرهان بمعنى القمار هذا مسألة اللي هي تمس بالكيان الإسلامي وهذه نقطة ما غادي شاي تنطرق لها، غادي نخليوها باش نطرح هذا السؤال على السيد الوزير المكلف بالشؤون الإسلامية.

أما عن هذه المؤسسة في نظرنا تحقق أرباحاً طائلة من وراء تنظيم هذا الرهان ماهي المداخيل - معالي الوزير - لهذه المؤسسة؟ وأين تذهب هذه المداخيل؟ وأي تصرف؟ ومن المستفيذ من هذه المداخيل؟ ولتحقيق أرباحاً كيف قلنا مهمة تستعمل هذه الطوطوفوت، هذه المؤسسة ديال الطوطوفوت تستعمل أسماء فرق رياضية، ويتم ذلك بدون المشاورة وبدون إذن ديال هذه الفرق من قبل، إذن ما يتحصل شاي على شي ترخيص من طرف هذه الفرق الرياضية، والطوطوفوت إذن تستعمل وتستغل زسماء هذه الفرق الرياضية، وقد بلغنا أن أحد الفرق الرياضية الوطنية استنكرت لهذا العمل وطلبت بعدم إدماج إسم الفريق ضمن الشبكة، شبكة طوطوفوت وذلك لعدم وجود أي اتفاق مسبق بين المؤسسة وبين النادي الذي ذكرناه، وبعد هذه الرسالة التي بعثت بها هذا الفريق الذي ذكرناه، لاحظنا بأن هذه المؤسسة متاع طوطوفوت قامت فقط باستبدال الفريق المشتكي اللي هو فريق الكوكب المراكشي، باسم مدينة مراكش.

وها الآن منذ سنة مدينة مراكش، منذ سنة تقريباً وطوطوفوت تقمر بمدينة مراكش، مدينة العلماء، مدينة الصلاح، مدينة الأولياء، مدينة التاريخ المجيد، ونعتبر أنه مساس بهوية هذه المدينة الإسلامية العريقة، ونطلب فقط كمراكشيين من السيد الوزير باش يوقف علينا هذه الكارثة وعدم إدماج اسم مدينة مراكش في هذه الشبكة ديال الرهان الرياضي؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة للإجابة على هذا السؤال، فليتفضل.

* السيد أحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة :

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولاً يجب التذكير أن شركة الرهان ديال الألعاب الرياضية مقننة خلافاً لما جاء في الصحف والمقالات والكلام إلى آخره حتى حاجة ما غادية بلاقانون وهذه شركة معروفة مقننة إلى آخره ومقننة على حساب القوانين الجاري بها العمل في العالم كله، يعني الرهانات كلها عليها المراقبة ديال الدولة نظراً لخصوصيات ديالها والسهولة ديال المشاكل التي تقع فيها لابد من المراقبة ديال الدولة، وهذا هو الشأن في بلادنا كذلك كاينة مراقبة مقننة ديال الدولة، وما غادي شاي نطول في هذا الموضوع لأن السيد المستشار أخذ الجانب الآخر ديال مدينة مراكش سأرجع له.

فيما يخص استبدال اسم مراكش عوض الفريق اللي كيلعب باسم هذه المدينة، هذا شيء بسيط جداً، لأن المدن اللي فيها فريق واحد كيلعب في الفريق الوطني الأول طوطوفوت من عام 62 وهي كتدير إسم المدينة مرة كتدير اسم الفريق ومرة كتدير اسم المدينة، وغالباً كتدير اسم المدينة لأن ذوك «ليزانبريمي» كيسوا والفلوس وكتبقي غير المدينة، هذا هو المشكل، ماكاين لامراكش مقصودة ولا مدينة عريقة، المدن ديال المغرب كلها عريقة عندها كرامتها، كلها مسلمة، كلها بخير الحمد لله. وأكثر من ذلك نادي واحد هو النادي المنتمي إلى مراكش من جميع الأندية التي طرحت هذا المشكل، ما كاين علاش نطول، غادي نوصل للبيت القصيد يمكن وهي الأموال الطائلة والهائلة التي تدخلها طوطوفوت للميدان الرياضي مع الأسف الشديد ما كاين لاأموال ولاطائلة وخاصة - وأقولها - وخاصة وأنا أتأسف لأن بغينا تدخل الفلوس لأن هي اللي كترفع شوية الرياضة في بلادنا، مع الأسف ما كاين شاي أموال طائلة وخاصة الأموال

اللي كتجي من الفرق الوطنية، التي لا تمثل إلا 21% من مداخيل طوطوفوت، وهذا مؤسف لأن طوطوفوت ما عندها شاي غير الفرق الوطنية، خلافاً اللي كيفهموه الأغلبية من الناس، عندها ألعاب رهانية أخرى ومن بينها المراهنة على الفرق الخارجية، أما المراهنة على الفرق الوطنية ديالنا ما كتدخل إلا - أقولها مرة أخرى - إلا 21% من المداخيل، وأعطي للسيد المستشار المحترم الأرقام يمكن ما عندنا شاي الوقت باش نقرى هذا الجدول كله، ولكن حاولت نلخص بإيجاز وبتدقيق، الأرقام المضبوطة اللي عندنا اليوم آخر الحسابات ديال 98، السنة الأخيرة، بالضبط في 21 ديسمبر 98.

المداخيل : 102 مليون و286.000 درهم هذه المداخيل كلها، منها فقط 21 مليون درهم من البطولة الوطنية أي بنسبة 21% كما قلت.

الأرباح : لأن هذوك المداخيل ديال هذه الشركة بها باش كتخلص الناس اللي ربحوا، هذوا ماشي كلهم أرباح، الأرباح 21 مليون 730.000 درهم، نسبة البطولة الوطنية في هذه الأرباح ديال 21 مليون درهم، هي 4 ملايين درهم، كنعطي التوضيحات السيد الرئيس إذا سمحتم لرفع الالتباس الذي عشناه واحد 3 شهور مع الصحافة ومع.....، يعني عندنا 400 مليون سنتيم إذا بغيتوا نفرقها على الأندية الوطنية نفرقها ولكن نتحاسب، لأن الأندية الوطنية تأخذ أكثر من هذا الشيء، ولكن ماشي كلها لأن كنعطيو الأسبقية «سيرتو» للأندية اللي عندها مباريات دولية، واللي عندها اقصائيات مهمة، ولهذا ما كتبان شاي هذا القسط هذا ما كيبان شاي.

أما فيما يخص استعمال هذه الموارد فإنها توجه كاملة للصندوق الوطني للتنمية الرياضية، يعني ال شركة ما كتدير شاي الأرباح، الأرباح ديالها كتمشي كلها لهذا الصندوق هذا، وتوزع على جميع الرياضات. وكمكا تعلمون الرياضات مكلفة جداً، ومع الأسف المداخيل ديالنا من هذا الرهان هذا ضئيل جداً بالنسبة حتى للدول اللي تقريباً ماشي في مستوانا، وهذا موضوع آخر، وأغتنم هذه الفرصة إذا سمح السيد الرئيس أننا في إطار تغيير هذه المشاكل كلها، تغيير جذري باستعمال أحدث الطرق، أحدث الوسائل وهذه 7 شهور باش تدار عرض للأثمان على المستوى الدولي، واحنا غاديين بشوية إن شاء الله، ابتداءاً من شهر يوليوز غادي يكون واحد الوجه آخر في هذه الشركة هذه، ويمكن تعطي النتائج التي نتوخاها جميعاً.

وشكراً لكم، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار. فليتفضل.

* المستشار السيد سعيد اللبار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ألاترون - معالي الوزير - على أنه من الواجب ديال هذه الشركة ديال طوطوفوت قبل ما تدرج أسماء الأندية الوطنية على أنه تكون استشارة تقوم مع هؤلاء الناس باش يمكن لهم يخليوها تدرج أسماء هذه الأندية في هذاك الخانات ديال الرهان، هذا باش يمكن لنا من هذه الناحية هذه نزول المدن، لأنه طرحنا مدينة مراكش وغداً إذا الوداد والرجاء اللذين هما من الدار البيضاء طلبوا باش ما يتدرج اسمهما تم كيف غادي نصنف، كيفاش غادي يديرو، يكتب الدار البيضاء مرتين، كيف غادي يمكن لهم يديروا، إذن هذه مشكلة غادي يمكن لها تطرح مستقبلا. ولهذا، كيظهر لي، من المعقول هو أنه هذه الشركة ترغم عليها على أنه تستشير مع الفرق وتدير معهم واحد الاتفاقية باش يمكن لهم يدرجوا أسماءهم واحنا بالنسبة لمراكش الذي نطلبه هو أنه - كيف تيقول - هو أنه كم من حاجة قضيناها بتركها، الله يجازيك بخير الذي نطلبه منك هو أنه بعدم إدراج اسم مدينة مراكش في هذاك الشي ديال القمر. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

تعقيب للسيد الوزير. تفضل.

* السيد وزير الشبيبة والرياضة :

السيد الرئيس،

شكراً، بعجالة وفي كلمتين أولاً إدراج الأسماء أظن ما بغيت شاي نمشي بعيد في هذا الموضوع، لأن إخوان مراكش كانوا قدموا دعوى أظن، وجاءتنا الرسائل ما غادي شاي نسبق المحاكم، بما أن مشيتو للدعوات وأؤكد مرة أخرى أن النادي الواحد الذي قام بهذا الإجراء هذا، واحنا عارفين القانون أشنو فيه، وغادي نخليو للمحاكم أظن إلى اقتضى الأمر تقول كلمتها، أما غادي نأكد لكم - السيد المستشار - أن في حالة... هذه الحالة ديال اسم المدينة عوض اسم الفريق ما كتكون غير منين كتكون فريق واحد المجموعة الوطنية

الأولى، أما لما يكونوا فرقين نكونوا ملزمين باش نسميو الأشياء بأسمائها. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية من المستشارين السادة : أحمد حاجي وأحمد العمارتي حول عدم مشاركة غرف التجارة والصناعة والخدمات ضمن الوفود الرسمية المتوجه إلى الخارج. فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

* المستشار السيد أحمد العمارتي :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي كما يلي :

قامت الحكومة الموقرة بعدة زيارات عمل إلى دول صديقة وشقيقة الهدف منها تمتين العلاقات الخارجية وإعطاء صورة جديدة لبلادنا على مختلف المستويات نظراً للطابع الجديد الذي تحمله هذه الحكومة، حكومة التناوب، وأقف عند هذا الجانب الاقتصادي المالي نظراً لأهميته ودوره وانشغال الحكومة الحالية به، إنما دفعني لهذا السؤال الشفهي هو الصورة التي تشكل منها الوفد الرسمي المرافق للسيد الوزير الأول المحترم في زيارته المختلفة والمتعددة، وبالخصوص الجانب المتعلق بالتمثيلية الغرف التجارة والصناعة والخدمات والصناعة التقليدية في هذه الوفود، حيث توقف التمثيل الاختيار عناصر معينة تكرر اختيارها وعلى جهة محدودة تكرر اختيارها كذلك. لذا، وجب لفت النظر إلى أن للمغرب 16 جهة وله أكثر من غرفة تجارية وتقليدية في بعض الجهات وليعلم الجميع من هذا المنبر أن غرفة التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية تشتمل على عناصر فاعلة وقادرة على المساهمة والتفعيل وإن لم تكن تتوفر على صفة رئيس أو نواب الرئيس لهذه الغرف أو تلك. واحتراماً للشفافية والديمقراطية فإن غرفة جهة فاس - بولمان أو تازة أو العيون أو خريبكة أو الرباط تتوفر على عناصر يمكن أن تؤدي إلى الدور الفاعل الذي يحدده فصل 60 من قانون غرف التجارة والصناعة والخدمات بالخصوص الفقرة 5 التي الدور الأساسي لمثل هذه المؤسسات الدستورية.

سؤالي - السيد الوزير المحترم - لماذا انحصر الاختيار في مشاركة تكوين الوفد المرافق للسيد الوزير الأول المحترم على وجوه معينة ومحددة دون فتح المجال لباقي الغرف بالمغرب لكي يفتح المجال لجميع المستشارين - أقول لجميع المستشارين للغرف عن طريق التناوب في زمان حكومة التناوب؟

وماهي الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها في هذا الإطار مستقبلاً؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية للإجابة.

* السيد العلمي التازي وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد تفضل المستشاران المحترمان السيد أحمد العمارتي والسيد أحمد حاجي بطرح سؤال يتعلق بعدم مشاركة غرف التجارة والصناعة والخدمات ضمن الوفود الرسمية التي تتوجه إلى الخارج. أريد أن أؤكد للسادة المستشارين المحترمين أن ممثلي غرف التجارة والصناعة والخدمات وكذا الجمعيات المهنية تشارك في كل اللقاءات التي تتم بين المملكة المغربية والدول الشقيقة والصديقة وخصوصاً إذا كان اللقاء له طبيعة تجارية أو اقتصادية، الدليل وهو مثلاً ب النسبة للزيارات التي قام بها السيد الوزير الأول الزيارات الرسمية أخيراً مثلاً الصين هناك كانوا 7 غرف ممثلة في الزيارة، كانت هناك غرفة قنيطرة وغرفة المحمدية وغرفة الناظور وغرفة مراكش وغرفة الجديدة وغرفة الراشيدية وغرفة الصويرة هذوا بالنسبة للزيارات التي قام بها السيد الوزير الأول إلى الصين، ثم الزيارة التي قام بها

أخيراً كذلك وفد وزاري للخليج هناك كان كذلك الربطا، غرفة الرباطة كان رئيس غرفة الرباط، ورئيس غرفة أكادير، وتطوان والدار البيضاء الرئيس وكان وفد ديال 5 أعضاء من مدينة الدار البيضاء، كان كذلك إلى مصر الشقيق، كاين هناك كذلك القنيطرة التي نجدها في كل مرة لأن القنيطرة وهو رئيس الجامعة لغرف التجارة والصناعة يكون في عدد من التنقلات على كل حال متاع الوفود الرسمية، كاين كذلك طنجة وقلعة السراغنة والدار البيضاء وأريد أن أقول للسادة المستشارين بأنه أخيراً في نطاق السنة المغربية في فرنسا هناك وقع في الميدان الاقتصادي تنظيم 8 المدن فرنسية التي ستساهم خلال هذه السنة في النشاط ...، ثم في هذا النطاق هذا كاين كذلك مدن اللي هي معينة كاين اللي مشات بعدا وكاين اللي عاد غادى تمشي كاين الدار البيضاء، كاين المحمدية، طنجة، أكادير، تطوان، فاس والرباط، ولهذا بالطبع أنا متفق مع السادة المستشارين المحترمين بأنه تيخص على كل حال جميع الغرف يساهمون في هذه الأسفار إلى الخارج، الذي أريد قوله وهو بالطبع كيف يتعين الأعضاء الذين سيمثلون الغرف التجارية والصناعية. بالطبع هناك كاينة لجنة تقنية المكونة من طرف وزارة الخارجية والتجارة والصناعة وقسم وزير الأول وهم الذين يتوجهون إلى جامعة غرف التجارية والصناعية باش تعين واحد الوفد ويتطلب بأنه كل سفر تيخص يتغير أولاً المدن والأشخاص، نشوف الأشخاص اللي عندهم على كل حال اختصاص معين في مهمة معينة، ولهذا، أؤكد للسادة المستشارين المحترمين أن حكومة... الحكومة عازمة على أن تكون كل الهيآت التي تمثل القطاع الخاص ورجال الأعمال أي الغرف المهنية حاضرة في جميع اللجان المحلية كذلك والإقليمية للنشاط حيث هذا سؤال كذلك جاء في السؤال الذي تفضلتم به واللجان الوطنية والدولية باعتبار حجر الزاوية في النشاط الاقتصادية بكل أبعاده. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد معالي الوزير على جوابكم، ولكن السيد الوزير من خلال هذا الجواب ديالكم هذا هو الهدف الذي دفعنا باش نوضعوا هذا السؤال، لأنه لم نعرف المقاييس باش كتختاروا هذه التمثيلية، هذه التمثيلية تكررت هي كلها على ساحل المملكة، النصف ديالو ولكن داخل البلاد كاين واحد العدد ديال الغرف، هذه غير واحد 6 أو 7 ديال الغرف هيامشات، جات، عاود مشات والغرف الأخرى والهدف من هذا كله احنا اللي علاش درنا هذا السؤال ما شي من الهدف من السفر باش نمشيو، احنا الآن موقعين اتفاقية ديال العولمة، اتفاقية الگاط، الشراكة مع أوربا، اشنو هيأنا للمؤسساتنا؟ اشنو اللي هيأنا لها؟ خص جميع الغرف يشاركون باش يوقع التأطير بالنسبة للمستثمرين ورجال الأعمال باش يهيؤوا للعام 2008 و2010 وإلا غادي نبقاو دائماً متأخرين.

لذلك ألتمس - السيد الوزير - أن المشاركة تكون مشاركة جميع الغرف وما نكهروشاي يكونوا المستشارين يبقاو يمشيو وبالتناوب، لأن المستشارين هما اللي أقرب من رجال الأعمال والتجار، هما اللي غادي يبلغو الهم، راه اللي كاين مازال ما اعرف شاي واش كاين هذا الشي ديال العولمة وراه من دابا واحد 10 سنين ما غادي تبقاشاي الجمرك، راه الآن احنا كنعانيوا كتجار، كنعانيو من مشاكل ديال السلع اللي كتدخل لنا من على برا، السلعة ديال تركيا والبلدان الأخرى راه دخلت راه خلقت لنا مشكل بالنسبة لمعاملنا، لذلك راه خصنا واحد... هذه المشاركة هذه ومن خلالكم أنتم كوزارة التجارة هي الأب ديال التجار والصناع، خصكم توقفوا بجانبهم لأنه هذه التحديات اللي تنتظر مع المستقبل راه إذا ما بدأنا شاي من الآن، راه ما يمكن لنا شاي غادي نجلس حتى يدخل علينا الماء كما يقولون. وشكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

هناك تعقيب، تفضل.

* السيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :

السيد الرئيس،

غير اللي بغيت نقول للسادة المستشارين بأنه حقيقة بالنسبة لتأهيل الاقتصاد المغربي في نطاق العولمة هناك عندنا مجلس وطني اللي هو كاين وفيه ممثلين كذلك للغرف التجارة والصناعة بالإضافة إلى الجمعيات المهنية، مرحباً بجميع السادة المستشارين، كاين عندنا اجتماع كل 3 شهور اجتماع في الوزارة الذي يكون وفيه يجتمع 8 لجان قطاعية وكل قطاع، قطاع راه هو على كل حال يتقدم

باقتراحات إذا شفتهم شاي أنا مستعد باش نسيفط واحد تقرير خاص للسيد رئيس اللجنة متاع القطاعات المنتجة باش يكون جميع السادة المستشارين على علم بما يروج في نطاق على كل العولمة وفي نطاق على كل حال تأهيل الاقتصاد الوطني ولكن من جهة أخرى كذلك بالطبع لما تيكون واحد السفر وتنوجه إلى مكتب الجامعة لغرف التجارة والصناعة والخدمات باش يعينونا 2 أو 3 أشخاص، بالطبع تيخص المكتب متاع الجامعة هو الذي يقوم بهذا الدور، باش هذه النوبة إذا مشار الناس ديال فاس، نوبة أخرى يمشيو عاود ديال الرباط، والدار البيضاء والقنيطرة... إلخ، ويكون على كل حال التغيير ونحن مستعدون على كل حال بجميع... بالطبع هذه بالإضافة إلى تتعرف بأنه في الميزانية متاع كل غرفة على حدة لاغرف التجارة والصناعة أو الغرف كذلك متاع الصناعة التقليدية كاين واحد الضلع متاع السفر للخارج، متاع البعثات اللي يمكن لها تقوم بمهات في الخارج، وهذا شيء بالطبع تيمكن لكل غرفة على حدة راه عندها الإمكانيات باش يمكن لها على كل حال تسافر وتمشي تدير بحوث على كل حال في نطاق العولمة وفي نطاق الاقتصاد أو التبادل التجاري والصناعي لأجل احنا الآن ولما ندير واحد اتفاقية مع دولة شقيقة أو صديقة، ولما تنخلق واحد المجلس مشترك لرجال الأعمال، أنا تنفضل بأنه هذه المجالس اللي كتكون، تكون من الجمعيات المهنية ومن الغرف المهنية. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

تدعيم الطرق بالأقاليم الجنوبية سؤال يهم وزارة التجهيز وقد طرحه المستشارون السادة : السيد محمد أخطور - ومحمد البطاح وعمر أدخيل فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال. الكلمة للسيد المستشار.

* **المستشار السيد :**

شكراً السيد الرئيس،

الإخوة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

السيد وزير التجهيز،

فعلاً هذا السؤال وضعناه عدة مرات، ودائماً وعود ومع كامل الأسف ذيك الوعود لم تعط أي نتيجة، الطريق الرابطة مابين الداخلة والگويرة مازالت على ما كانت عليه التي هي طريق رئيسية، الطريق الرابطة مابين بئر كندوز والطريق الرئيسية مازالت هي، هي ما عدلت فيها حتى شي حاجة، الطريق الرابطة مابين تاورطا... مركزتا ورطا وأم اباه والطريق الرئيسية كذلك لم يطرأ عليها أي إصلاح، الطريق مابين أوسرد والداخلة التي هي طريق رئيسية كذلك الرمال قاعدة عليها، نازلة عليها، وليتراكس الذي كانوا مديورين عليها وحيد واللي كانوا في النقطة الكيلومترية 200 عند مدرة الصدرة موضع مدرة الصدرة مع كامل الأسف وحيدو، والرمال دائماً متنقلة ونحن في مناطق صحراوية، اللي شفنا كاميون عندو رافد الخداما يدير شوية من الإصلاح اللي ما هو إصلاح، هذا مع كامل الأسف ما يبشر بالوعود التي أعطيتموها لنا السيد الوزير، لهذا نرى أن الطريق هي كل شيء والمناطق الاقتصادية اللي كاينة في «بارباس» واللي كاين في دائرة بئر كندوز تجعل من تلك الطريق التي بينها وبين الداخلة تعدل وتعبد اللي ولاو فيها الحوادث ولات محفرة كلها وهذه عدة سنين واحنا نطالب كذلك بإصلاح وتعبيد الطريق اللي كاينة بين بئر كندوز والمدينة اللي سكان بئر كندوز وجنود وعائلاتهم يمشيو معها في ظروف جد صعبة نظراً على أنها محفرة والرمال المتنقلة اللي فيها وقلة الماء، اذن، بغينا نشوف هذه المخططات الكاينة لنا دائماً ومتأكدين أعلن وزير المالية ما يتعلق بالأقاليم الجنوبية ما كيقصر الميزانية وخى شد ميزانيته بزاف وما يطلق، ولكن بالسنبة للأقاليم الجنوبية متأكدين على أن الحكومة أعطت لوزارة التجهيز الإمكانيات وأعطتها الإعتمادات مهمة، ولكن مع كامل الأسف ما شفناها عدلت أي طريق في الوقت اللي كنا جد متفائلين، في الوقت اللي المهندس والشاب هو اللي على هذه الوزارة، وكنا نتصور منه الكثير، مع كامل الأسف الأمور ماشية في تدهور والطرق تتدهور يوماً بعد يوم.

إذن، نطلب مرة ثانية من السيد الوزير على تعبيد الطريق الرابطة مابين بئر كندوز والطريق الرئيسية، رابط بئر كندوز بأوسرد العمالة الجديدة اللي الطريق الواعدتها عامرة من الرمال ومحفرة، بغينا باش تربط بئر كندوز بأوسرد مروراً بتيشلة وبأييد. وشكراً السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التجهيز للإجابة عن السؤال.

* **السيد بوعمر تفوان وزير التجهيز :**

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين على سؤالهم، وقبل الجواب - السيد الرئيس - على هذا السؤال أو أن أذكر السادة المستشارين الذين ألقوا السؤال أن السؤال الآن الذي قرأ لاعلاقة له بتاتاً بالسؤال المكتوب الذي توصلت به، ولكن على كل حال ما دام الأمر يهم الإشكالية ديال الطرق بالعالم القروي أجيب السادة المستشارين الذين ألقوا السؤال وأقول لهم بأن الأقاليم الجنوبية عند استرجاعها كانت الطرق بها جد منعدمة، وهذا شيء تعرفونه جميعاً بحيث حتى بعد ذاك الشوية الطرق التي كانت، كانت دون المواصفات الدولية، بحيث كانت الطرق تستعمل اللي... المستعمر كان يستعملها باش يدوز الآليات العسكرية ديالوا، هذا من جهة، والدليل على ذلك أنه منذ استرجاع هذه الأقاليم إلى الآن تم بناء حوالي 2000 كلم بتكلفة 50 مليار سنتيم، وإذا أخذنا غير الطريق الوطنية اللي هي جاءت في سؤالكم واللي تكلمتم عليها وسنرجع نتكلم عليها مابين الداخلة والگويرة، هذه الطريق إذا بدأت من بوزاگرن ومشات حتى الگويرة حوالي 1000 كلم، بالضبط، 945 كلم هذا مهم جداً 1000 كلم يعني بمعدل مايزيد على 90 كلم كل سنة منذ استرجاع هذه الأقاليم، دائماً أتقيد بالسؤال تتساءلون عن هذه الطريق الوطني مابين الداخلة والگويرة، هذه الطريق مابين الداخلة والگويرة بني على عدة مراحل بحيث كيزيد على 360 كلم، ما يمكن شاي يتبنى في قانون مالي واحد، كتعرف تكلفة ديال كل كلم كل سنة والإمكانيات ديال الدولة اللي كتخصصها للطرق في هذا المجال محدودة، فإذن هي تبني هذه المحاور الرئيسية على مراحل حسب كل قانون المالي وفي كل إقليم، فإذن هذا المحور هو من گلميم حتى الگويرة مبني، بقات فيه واحد حوالي 60 كلم بعدما كنقرب نوصل للگويرة، هذه 60 كلم فيها غير 4 ديال الأمتار وتتطلب الصيانة وهي مبرمجة في السنة المقبلة المالية إصلاحها تكلمتم كذلك على حوادث السير، حوادي السير والحمد لله بالأقاليم الجنوبية هي ضعيفة جداً والحمد لله مقارنة مع حوادث السير التي تقع في المناطق الأخرى لعدة اعتبارات أن الطرق بنيت بطرق جديدة، أن حركة المرور ماشي كثيفة، أن حتى التضاريس، الأراضي مستوية إلى غير ذلك

تكلمتم في الأخير، الشطر ديال سؤالكم وأستسمح كما توصلت به مكتوبا ماهي استراتيجية الدولة؟ إذن، غير في السنوات المقبلة إن شاء الله الثلاث اللي هي ماجايا الدولة مبرمجة إن شاء الله 240 كلم كبناء 120 كلم كصيانة، والدليل على ذلك أنه بمناسبة عيد الشباب أعطينا لآخر الشطر ديال الطريق باش يتبنى بين السمارة والعيون، هذه التكلفة ديال هذه 3 سنوات المقبلة إن شاء الله ستكلف للدولة 51 مليار سنتيم يعني ال ذي أنجزته في 20 سنة يساوي أكثر... يعادل ما سينجز في 3 سنوات المقبلة، ومنين جاي هذه، جاءنا الطرق تبنات 20-15 سنة 10 سنين، إلى غير ذلك، والآن التكلفة ديال الصيانة ديالتها يعني حوالي 2000 كلم غادي تبدي تطلب الثمن قد باش تبنات كلها، هذا هو الفرق، تقني يمكن لنا أن نتذاكر فيه، ويمكن للسيد المستشار المحترم أنه سؤالكم على الطرق الأخرى وإلى غير ذلك إذا يمكن تعطيوه لي مكتوب نجاوبكم بالأرقام وبطريقة موسعة. فإذن استراتيجية ديال الدولة أولاً في السنين المقبلة ستتم توسيع هذه الشبكة، ذكرتم عمالة أوسراد، سنتكلف بمحورها لأن هذاك مقر عمالة، وذكرتم الصيانة، الصيانة الآن تقوم بها الوزارة وأهم عمل تقوم به هو إزاحة الرمال والكاميو اللي تكلمتم عنه راه الصيانة ما كتدارش احنا إدارة تقنية ما كتدارشاي بـ 20 عامل تكون في الكاميو أو... لا، لا ماشي هو هذاك الجودة ماشي في العدد، الجودة في الطريقة وفي التقنية، هذاك نسميه الكاميون ديال «بانطاطن»، فين بانت شي حفرة كيمشي يدير واحد الحفنة ديال الكياس، كيديرها بها وكيسدها وكيرجع فحالته، فيه 3 ديال الخداما، إن اقتضى الحال ندير فيه 20 غادي ندير فيه 20، هذه مسائل تقنية ديال الإدارة.

تكلمتم كذلك على الوعود، الأقاليم الصحراوية الحكومة وجميع الحكومات التي تعاقبت أعطتها الأولوية، وستعطيها أولوية حتى توصل وتفوت الأقاليم الأخرى المتبقية وأنا رهن الإشارة باش نعطيكم توضيحات أكثر على الطرق الأخرى التي تكلمتم عليها. وشكراً لكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار.

* **المستشار السيد :**

شكراً السيد الوزير.

اللي بغينا نقول لكم وهو هذه مدة من الزمن، فعلاً الطرق أنجز الكثير والكثير، ولكن هذه مدة من الزمن والوعود اللي قلناها لكم، السنة الماضية في البرنامج قلتم مبرمجين هذه 240 كلم، هذه السنة

إيلا هي أصبحت للسنة المقبلة والسنة المقبلة ستقولوا لنا السنة ما بعد السنة، هذا هم الوعود الذي قلناها لكم، معنى أن لانتفق معكم، لأن السنة الماضية قلتم لنا برمجتمع 240 كلم بغينا نتصور آشنو عدل في هذه 240 كلم من بركة ما تنجز منها ولو كلم واحد، فكرتنا ما بين... اعطيتم الإنطلاقة مابين السمارة والعيون، أنا تكلمتم لكم على مابين الداخلة والگويرة، ومابين بئر كندوز والداخلة، ومابين أوسرد وبئر كندوز، ومابين تاورطا 6 كلم وأم اباه، 3 كلم اللي تكملنا لكم عليه، هذوا حتى حاجة ما تنجزت فيها، بالنسبة للصيانة كنقلو لكم وكنطلب لجنة تمشي لعين المكان، على أن الرمال الطريق اللي بين الداخلة وأوسرد الرمال گاع قاعدة عليها، و«ليزاكتومون»، اللي كان يندارو ما اتلا ويتدارو، وليتراكس اللي كانوا واقفين في نصف الطريق باش يعالج ما أتلاو موجودين.

إذن، باش كاميون فيه 2 الخدامة يجي لحفرة اللي تتحفر الطريق يدير حفرة من... شوية من الكياس ويدير وتم هذا بعيد جداً من الميزانية ومن البرمجة التي برمجتموها في السنة الماضية. إذن، نفهم من هذا الحكومات الماضية كانت دايرة مساي، الطرق كانت دائما تبنى واحد العدد هذه سنتين في الوقت اللي الوزير السابق كان مبرمج إصلاح وكان في ذاك المخطط إصلاح وتعبيد الطرق جديدة هذا منين الحكومة الجديدة، هذا وقف ما رأينا لا طريق جديدة وما ألقينا رصلاح وما كاينة الصيانة، هذا بكل وضوح باين، إذا أتلينا نراقب البرنامج اللي ديرتو في السنة الماضية وتدخلكم في السنة الماضية قلتم لنا مبرمجين 240 كلم، مشينا عليها وسكتنا السكان ديالها إلى الأقاليم على أنها ستنجز، هاهو حالياً نرى أن وصلنا لتهييء ميزانية السنة المقبلة، ياالله.

تجدد، السنة المقبلة وفي نفس النهار إذا أعطانا الله أعمارنا سنضع لكم نفس السؤال في السنة المقبلة، ونخبره نفس المشكل، إذن، لم يتغير أي شيء - السيد الوزير المحترم - مع العلم أن حكومة صاحب الجلالة، الحكومات الماضية بنت الكثير والكثير... والطرق كانت لاشيء، ماكانت... المستعمر ماكان عنده طرق، كانوا اليبيست، ما كان فيها... معبدة، هذا احنا نعرفه ونقوله، ولكن إذا كانت تحسب على 20 ومليارين و400 مليارات، هذه توجيهات حكومة صاحب الجلالة، احنا اللي نبغيو ذيك الحصة اللي بينتمولنا وتقديمكم لميزانيتكم ووعودكم التي اعطيتموها لنا، على أنكم تطبقوها - السيد الوزير - في تسييركم الحال لميزانيتكم، احنا ما شفنا منها أي حاجة، هذا الشيء اللي بغينا نقوله لكم ونور على العالمين ما شفنا حتى حاجة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

التعقيب للسيد الوزير بإيجاز.

* السيد وزير التجهيز :

غير باش نوضح الأمور أن أظن أن السيد المستشار المحترم المسائل كيخلطها شوية، راه المشاريع التي هي مبرمجة ومذكورة هنا راه معروفة، وإذا مشيت للمديرية ديال الداخلة وبدون شك راك على الاتصال بمدير الإقليم تنقول برمجنا الطريق الفلاح الفلانية أو غادي ندير صياناتها أو درناها السنة اللي فاتت أو غادي نديرها في السنة اللي فاتت، راه ما كنجيوشاي إلى هنا لقدام النواب ديال الأمة وتنبدا ونقول ندير... هذا الشي اللي كتقولوه غير معقول وأنا أول مرة أسمعه، وهذا الشي يمكن لنا نتذاكر عليه بأرقامه، وراه احنا بعدما كنخدم في إقليم أو ننجز طريق أو نبني، احنا ما كنخدمو شاي كما كيقول أو ننجز طريق أو نبني، احنا ما كنخدموشاي كما كيقول «بتخبيا»، راه تيشوفها العام والخاص، هذا غير باش نسد هذ االقوس، لا، راه قلتم لنا في السنة اللي فاتت وستأتون في السنة المقبلة وتعيدون نفس الكلام، إيوه مانزلنا شاي حتى إلى هذا الحد هذا.

الطرق اللي هي مبرمجة، هي مبرمجة، من بعدما تنقول لك 240 بناء راه ساهل حسابها، من العيون إلى السمارة اعطاها الإنطلاقة السيد الوزير الأول.

ومن جهة السمارة إلى العيون أعطيتها الانطلاقة عبد ربه ها انتهينا على البناء، ها البني من 240 ها 90 مشات أشحال بقي، بقيت 150، نتحاسب عليها في القانون المقبل فيه غادي نديرها، وربما الطريق التي تتكلم عليها مابين الداخلة إلى الگويرة هي داخلة في هذيك 150، إذا كانت شي بناء باقي، وإذا كانت شي صيانة في 120 ديال الصيانة فإذن، نوضح الأمور، سؤالكم آش كتقصد من ورائه، هل تقصدون من ورائة طرق أخرى، ذكرت بعض المحاور أخرى، أعطيوها لنا مكتوبة ونجاوبك عليها، هذا هو اللي يمكن لنا نقوله، وباش نبقاو مضبوطة والمسائل اللي ماشي يمكن للوزارة أو ما عندها شاي اعتمادات أو لم تبرمجها راه تقول هذه غير مبرمجة ولايمكن إدراجها. والسلام. شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير.

السؤال الأخير المدرج في حصة هذا اليوم يهم وزارة التربية الوطنية، ويتعلق بالمؤسسات التعليم الخصوصية، وقد طرح من طرف المستشار الحاج الطاهري. الكلمة للسيد المستشار لعرض سؤاله. فليتفضل.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري :**

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يلجأ عدد من آباء وأولياء التلاميذ إلى تسجيل أبنائهم في المؤسسات التعليم الخصوصية إيماناً بأن هذه المؤسسات مؤهلة أكثر لتمكين أبنائهم من تعليم في المستوى المطلوب، وقد تنامى عدد هذه المؤسسات بشكل كبير في السنين الأخيرة، نظراً للمردود المادي الذي تذره على أصحابها الذين يعتبر أغلبهم مجرد مستثمرين وبالتالي لاعلاقة لهم بجانب التربية والتعليم. وقد لاحظنا أن عدداً من هذه المؤسسات لاتراعي في جانب توظيف المؤطرين التربويين والمدرسين جانب المؤهلات الدراسية والثقافية والتكوين البيداغوجي، بل توظف مدرسين مستوياتهم الدراسية لاتصل في الغالب إلى مستوى الباكالوريا ناهيك عن افتقارهم لأية تجربة أو تكوين وفي المقابل فإن الأجر الذي يحصلون عليه أجر هزيل جداً. كما أن هذه المدارس تطبق أسعاراً مختلفة، ولاتخضع لأي معيار، وقد تزيد كل سنة بدون رقيب أو حسيب، كما أنها تفرض مبالغ سنوية للتأمين تعتبر باهضة وتختلف من مؤسسة إلى أخرى ولاتسلم مقابل ذلك مايفيد أن هناك عقد للتأمين بين الوالي وشركة التأمين.

أما بالنسبة للبرامج التعليمية، فهي تختلف من مؤسسة لأخرى، منها المحلي ومنها المستورد وتتميز بكثرتها وليس هناك مؤشر على مدى قدرة الطفل على استيعابها، يضاف إلى هذه المشاكل، مشاكل انعدام فضاءات للرياضة وانعدام جمعيات لآباء وأولياء التلاميذ، وانعدام المراقبات المستمرة، وفي هذا الصدد أتساءل عن الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لإصلاح التعليم الخصوصي؟ وماهي الخطوط العريضة للتدابير التي ستباشرونها ابتداءاً من الدخول الدراسي المقبل؟ وكيف تتصورون إصلاح جوانب التأطير والبرامج الدراسية والمراقبة المستمرة ومشاكل الأسعار والتأمين؟ شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية فليتفضل.

* **السيد إسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :**

شكراً السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار على سؤاله لأنه يمكنني من التأكيد على ما ننتظره من التعليم الخصوصي من مساهمة قوية في المجهود الذي تبذله الأمة من أجل توسيع مجال المعرفة والتربية بين أبنائها، ولابأس إن ذكرنا أن التعليم الخصوصي لايهم لحد اليوم سوى 5% من مجموع المتمدرسين، وهذا قليل وقليل جداً، كما أن التعليم الخصوصي هو صنفان، فهناك صنف أول يتميز بجودته العالية، وهناك صنف ثاني يمكن أن نقول أنه صنف للإنقاذ يهم الإعدادي بالخصوصي وأحياناً الثانوي، ولنعود للسؤال في حد ذاته، يتعرض سؤالكم - السيد المستشار - إلى عدة جوانب منها التربوية وعدد التساؤلات المطروحة في هذا الباب 4 وتهم أساساً المعلمين أو المدرسين في هذه المؤسسات ومستواهم، كما تهم البرامج وكذلك تهم التجهيزات الرياضية وغياب أو ما سميته بغياب المراقبة المستمرة، ومنها كذلك تساؤلات تهم الجانب القانوني، أو المالي وعددها 4 كذلك وهي التي تهم تكوين المقاولين الذين يؤسسوا هذه المدارس وكذلك الأثمنة المستعملة في هذه المؤسسات ومشاكل التأمين وكذلك غياب جمعيات لآباء وأولياء التلاميذ فلنأخذ كل سؤال على حدة.

فيما يخص الأسئلة التربوية، فمستوى العاملين بهذه المؤسسات هو في العموم مستوى يهم أناس شباب لهم في بعض أو في معظم الحالات الإجازة، ولكن فعلاً لا يتوفرون دائماً على التكوين التربوي اللائق، وتسعى الوزارة إلى أن تستدرك هذا الأمر بإيفاذ التفتيش بشكل دوري إلى هذه المؤسسات وبفتح أبواب المؤسسات التكوينية في وجه هؤلاء بعد اتفاق مع المدارس الخصوصية المعنية.

فيما يخص البرامج لابد أن نؤكد على أن القانون يلزم كل المؤسسات بتطبيق البرامج الوطنية، ولكن يضيف على أنها في استطاعتها أن تضيف أشياء أخرى من برامج أخرى شريطة أن تكون قد استوفت مضمون البرنامج أو البرامج الوطنية.

فيما يخص التجهيزات المدرسية والتجهيزات الرياضية، الصنف الأول الذي أشرت إليه والذي يتميز بجودته غالباً ما يتوفر على تجهيزات رياضية، أما الصنف الثاني الذي أسميته بقطاع الإنقاذ ففعلاً لايتوفر بتاتاً على هذه التجهيزات، وهذا نقص أساسي علينا أن نستدركه في السنوات المقبلة.

أما فيما يخص المراقبة فكونوا متيقنين - السيد المستشار - أن هناك مراقبة على المستوى التربوي بواسطة مفتشين وعلى المستوى الإداري بواسطة الهيآت أو الهياكل التابعة للنيابات.

أما فيما يخص الجوانب الأخرى، فالقانون لايلزم المقاول الذي ينشئ أو يؤسس مدرسة أن يكون له مستوى معيناً، ولكن المديرين عليهم أن يكونوا من مستوى يساوي المستوى الموجود في التعليم العمومي وأن تكون لهم على الأقل 3 سنوات من التجربة.

فيما يخص الأثمنة المتعامل بها في هذا القطاع، فهو هذا المشكل مطروح إلى قانون العرض والطلب، ولايمكن للوزارة أن تصنف هذه الأشياء وأن تفرض أثمنة معينة وأسعاراً معينة على هذه المدارس.

فيما يخص التأمين، فعلاً مشكل التأمين هو مشكل يهم المدرسة كمؤسسة ومقاولة التأمين، ولكن ما قمنا به نحن في وزارة التربية الوطنية هو إرغام كل المؤسسات التعليمية بتأمين التلاميذ الموجودين فيها ويمكنكم أن تراقبوا ذلك من خلال الوثائق المطلوبة من هذه المؤسسات في النيابات الوزارية.

فيما يخص غياب جمعيات آباء وأولياء التلاميذ أظن هذا مشكل يهم القانون، فقانون 58 يفتح المجال ويبيح بتأسيس جمعيات ويمكن للآباء إن أرادوا ذلك أن يؤسسوا جمعيات تضمن مصالح أبنائهم وتمكنهم من الالتقاء لمتابعة سير الأعمال داخل المؤسسة. وإن رفضت إدارة المؤسسة، فيمكنهم طبعاً أن يتقدموا بدعوى أمام المحاكم لإرغام رئيس المؤسسة أو مدير المؤسسة على قبول وجود هذه الجمعية، لأن لنا شيء من الحريات العامة.

إذن، هذه هي بعض الملاحظات، تبقى مشكل البديل، فالبديل كما في علمكم اللجنة الوطنية المجتمعة حالياً هي منكبة على دراسة أحوال التربية الوطنية في بلادنا والتكوين ومن دون شك أنها ستعالج قضية التعليم الخصوصي، إنما نتمنى جميعاً أن تمكننا من توسيع مجال عمل هذا القطاع لأننا في حاجة إلى تضامن وإلى تكافل الجهود حتى نستطيع أن نستجيب إلى طلب المجتمع في ميدان التكوين وفي ميدان التعليم.

كذلك نسعى في الوزارة إلى تقوية الشراكة بيننا وبين القطاع الخاص على مستويين، بحث الخواص على بناء المؤسسات وكذلك بالقيام بتجارب في بدايتها الآن تسعى إلى منح تدبير مؤسسة من المؤسسات إلى القطاع الخاص حتى ننظر كيف يمكن للقطاع الخاص أن يتكلف بهذا الأمر، وحتى نكون كذلك على غرار ما هو موجود في بعض البلدان فلنعلم مثلاً أن هو لنواكل المؤسسات التعليمة هي تدار من طرف الخواص حتى وإن كانت ملكا للدولة.

فمن دون شك أنكم - السيد المستشار - في إطار المهام البرلمانية التي أنتم مناطون بها، عليكم أن عسى تنظرون في خلاصات اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم وستبثون بشكل واضح في هذا الإصلاح، ومن دون شك أنكم ستتطرقون إلى هذه القضايا كلها بتوسع وبإمعان في حينه، شكراً السيد الرئيس، شكراً السيد المستشار.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

هل هناك تعقيب. تعقيب للسيد المستشار. تفضل.

* المستشار السيد الحاج الطاهري :

أشكر السيد الوزير المحترم على التوضيحات المهمة التي جاء بها، إنما أريد التأكيد عليه هو أن التعليم الخصوصي يجب أن يحظى بنفس الأهمية التي يحظى بها التعليم في القطاع العمومي، فيما يخص عمل اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم التي دعى إلى تشكيلها صاحب الجلالة نصره الله بحيث يجب أن تخضع مؤسسات التعليم الخصوصية لمراقبة مستمرة حتى ينحصر نشاطها في العمل التربوي والتعليمي لا في الاستثمار والمضاربة من أجل الربح.

وبالنسبة للبرامج التعليمية يجب تبني برامج ومناهج موحدة تتماشى مع الهوية والثقافة المغربية وأن تعتمد في جانب التأطير على أساتذة وأطر متكونين في هذا المجال على غرار التعليم العمومي أو على الأقل فتح مجال خاص بتكوين وتأطير الأساتذة والمعلمين الذين يحملون على عاتقهم مسؤولية التربية والتكوين في المؤسسات الخصوصية.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

السيدان الوزيران،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

بقطاع التربية الوطنية نكون قد أنهينا عملنا اليوم بالنسبة لهذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية. وشكراً للجميع.

ورفعت الجلسة.